وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة):
عفاف صغيرو
خديجة سواعدية

تحت عنوان

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2019

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
		رئيسا
د. عايد لمين	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الشكر والتقدير

قال الله تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم " سورة إبراهيم (الآية 07)

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم:" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

الشكر الأول والآخر لله عز وجل على نعمة العلم.

نتقدم بجزيل الشكر وجميل الامتنان والعرفان إلى الأستاذ والمشرف الدكتور " عايد لمين " على قبوله الإشراف على هاته المذكرة وتوجيهاته ونصائحه القيمة.

إلى كل من علمنا حرفا من التعليم الابتدائي حتى الآن

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هاته المذكرة

من بعيد أو قريب ولو بالنصيحة.

الإهداء

أهدي ثمرة بحثي هذا إلى من قال فيهما عز وجل: " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى من لعشقها تسجد كلماتي ولو كان السجود لغير الله لسجدت إكراما لها

إلى بهجة قلبي التي غمرتني بحنانها وأحاطتني بسياج حبها وغرست في نفسي بذور الخير لكل الناس.

إلى من لونت عمري بجمالها وعجز اللسان عن وصف جميلها وسهرت وضحت براحتها

حتى تراني مرتاحة إلى مصدر الأمان، إلى من تحت قدميها جنة الرحمان " أمي الحبيبة ".

إلى الذي أفنى حياته جدا وكدا لتربيتي وتعليمي إلى سني في الحياة إلى من رافقني

في مشواري إلى قدوتي والشمعة التي احترقت لتنير دربي " أبي "

إلى من ذقت في كفتهم طعم السعادة إلى نجومي وأزهاري البهية إخوتي وأخواتي.

إلى صديقات العمر إلى من قضيت معهم أحلى أيام عمري.

إلى دفعة تخرج 2021 بكلية الاقتصاد جامعة مسيلة

محمد بوضياف

كما أدين بالشكر إلى من قدم لي يد العون في هذه الرحلة العلمية الشاقة والممتعة.

خديجة – عفاف

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ–ز
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	
تمهيد	09
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	10
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	10
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	11
المطلب الثالث: النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي	12
المطلب الرابع: قياس النمو الاقتصادي	21
المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	23
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	23
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه	25
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	27
المطلب الرابع: ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر	32
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	34
المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بعوائد التقدم التكنولوجي	34
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات	35
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية	36
المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي	37
خلاصة الفصل	38

الفصل الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
تمهيد	**40**
المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**41**
المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر	**41**
المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر	**47**
المطلب الثالث: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر	**49**
المبحث الثاني: تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)	**52**
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)	**52**
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2015 – 2019)	**60**
المبحث الثالث: العراقيل والمعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**65**
المطلب الأول: العراقيل الطبيعية (مشكل العقار) والمادية	**65**
المطلب الثاني: العراقيل الاقتصادية والسياسية	**66**
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	**68**
خلاصة الفصل	**70**
الخاتمة العامة	**72**
قائمة المصادر والمراجع	**77**
ملخص	

فهرس الجداول

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
01	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ومعدلات النمو خلال الفترة (1990 – 2019)	53-52
02	تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2003 – 2015)	58
03	أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة (2015 – 2019)	59
04	التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة الجديدة إلى الجزائر (يناير 2015 إلى ديسمبر 2019)	60
05	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	62
06	تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2015 وديسمبر 2019	63

فهرس الأشكال

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحة
01	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر و معدلات النمو خلال الفترة (1990 – 2019)	54
02	معدلات النمو الاقتصادي السنوي خلال الفترة (1990 – 2019)	54
03	التوزيع القطاعي للاستثمارات الجديدة الواردة إلى الجزائر في يناير 2015 إلى ديسمبر 2019	61
04	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015 – 2019	62
05	تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات مابين يناير 2015 و ديسمبر 2015	64

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا أساسيا وهاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم النفقات الاستثمارية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال.

فالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي تعتبر من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية وأخذت أبعادا مختلفة، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي من أبرز العناصر التي تساعد في تحقيق نمو اقتصادي ومواجهة الاختلالات الاقتصادية وذلك بفضل الزيادة الكبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية والذي ساعد بشكل كبير في مواجهة المشاكل التي تفوق الاستقرار الاقتصادي، والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث عملت جاهدة على الخروج من دوامة التخلف الاقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي حقيقي.

ومن هنا فقد اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنه أعطى دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي وذلك من خلال المساهمة في ربط أسواق المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، حيث قامت أغلبية الدول النامية بسن العديد من التشريعات والقوانين التي تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وإزالة كل القيود التي تقف في طريقهم.

وتعتبر الجزائر من أهم الدول التي حاولت جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وكان ذلك من خلال إتباع دراسات اقتصادية متنوعة، واستخدامها لحوافز الامتيازات المالية والتمويلية لتطوير المناخ، ولكن بالرغم من العمل المستمر لتحسين العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي إلا أن الجزائر سجلت تأخرا واضحا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسوق الجزائرية وهذا راجع إلى العوائق التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في الحد من جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية.

1- إشكالية البحث: إن الإشكالية الأساسية التي يعالجها البحث تتمثل فيما يلي:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- **الأسئلة الفرعية:**

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية وهي كما يلي:

- ما المقصود بالنمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية؟
- فيما تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي وعلى النمو الاقتصادي؟
- ماهي أهم القطاعات التي استحوذت على أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية؟ وما هو واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

2- فرضيات البحث: للإجابة على هاته التساؤلات ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- إن تطور نظريات النمو الاقتصادي أدى إلى ظهور مفهوم جديد للنمو الاقتصادي والذي أدى بالنمو الاقتصادي المستديم أي طويل الأجل، وهذا الذي يتميز بالانتظام والديمومة وتكون تذبذباته طفيفة عبر السنوات ولا يخضع لقطاع معين على حساب القطاعات الأخرى؛
- يلعب الاستثمار أهمية كبيرة في الجزائر لما يخلفه من فرص عمل ورفع معدلات تدفق والحد من البطالة ورفع الإنتاجية؛
- للاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التأثير على النشاط الاقتصادي والنمو خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني من ضعف القطاع الخاص؛
- يعتبر قطاع النقل أكبر القطاعات التي استحوذت على الاستثمارات أكبر من الاستثمارات الأجنبية باعتباره أكثر القطاعات مردودية.

3- أهمية البحث:

نبرز أهمية الموضوع في التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى فعاليته في علاج المشاكل الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك كون أن الجزائر كغيرها من الدول النامية بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستديم.

كما تتجلى أهمية ذلك في كون الجزائر من الدول التي تعاني من نقص تمويل استثماراتها المحلية وتحقق معدلات الادخار المستوى المرتفع للبطالة وهذا يجعل الدولة غير قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي.

4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 – 2019)، بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف فرعية يمكن إدراجها فيما يلي:

- التعرف على أهم المحددات المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- دراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى ملاءمتها للاقتصاد الجزائري؛
- دراسة أساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه في الجزائر؛
- تحديد أهم المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

5- حدود الدراسة:

إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تعرف إلى صنفين هي النحو التالي:

- الحدود الجغرافية: يتم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري وبالتحديد دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي؛
- الحدود الزمنية: تمتد حدود الدراسة من (1990 – 2019) وهي تحتوي على التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي.

6- مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع والتي تتمثل في الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر والمتمثلة في عدم استقرار معدلات النمو وكذا انخفاض أسعار النفط.

7- المنهج المستخدم:

نتيجة لطبيعة الدراسة المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي استدعى الأمر الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: والذي يقوم على وصف الظواهر الاجتماعية والذي تم استعماله كثيرا في الجانب النظري في الفصل الأول من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، المفهوم، الأهداف، الأشكال. ..الخ؛
- المنهج التحليلي: من خلال التطرق إلى تحليل التوزيع القطاعي وكذا تطور معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التحليل البياني.

8- خطة البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث محل الدراسة، الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ارتأينا أن نتناول في هذا البحث: مقدمة، فصلين، خاتمة، وهي كالتالي:

- الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وقد قسم إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول يحتوي على ماهية النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني يحتوي ماهية

الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثالث يحتوي على علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي؛

- الفصل الثاني: سنتطرق إلى دراسة حالة الجزائر وقسمناها إلى ثلاث مباحث: الأول يتمثل في الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني فيحتوي على تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)، أما المبحث الثالث فتناولنا في العراقيل والمعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وحلولها.
- وفي الأخير تم وضع خاتمة للدراسة وقائمة المراجع.

9- الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي منها ما يلي:

- **دراسة خيرة خيالي، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر،** دراسة تحليلية للفترة (2000 – 2012)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015 – 2016.

تناولت هذه الدراسة أن التفاوت القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية ازداد عمقا وحدة منذ الثمانينات وذلك راجع للتخلف وكثرة الصراعات الطبقية في كثير من تلك الدول المتخلفة مما أثر سلبا على الاختلالات الهيكلية الاقتصادية فيما يخص ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية. .. الخ، مما أدى بتلك الدول إلى تغيير مسارها الاقتصادي خاصة في إطار عولمة اقتصادية واسعة الأبعاد لذا سعت الكثير من البلدان إلى العمل على بناء قاعدة اقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، ولتحقيق ذلك كان لابد على الدول النامية أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، ولبلوغ ذلك من الضروري الاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة التي تعتبر من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي لأن الواقع الاقتصادي الدولي خير شاهد على أن الدول النامية تسعى إلى اللحاق بموكب التنافس الدولي الهادف إلى جذب عدد كبير من الاستثمارات ، تمحورت إشكالية الدراسة حول ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية خلال الفترة (2000 – 2012) .

وكان الهدف من هذه الدراسة هو البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية بالتطبيق على حالة الجزائر على اعتبار أن الفترة 2000 – 2012 عرفت ارتفاعا تدريجيا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بعد غياب شبه تام للاستثمارات الأجنبية خلال فترة التسعينات التي اتسمت بتدهور الوضع السياسي والأمني، بحيث سلطت الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.

من خلال دراستها لتطور كل من المتغيرات لاحظت وجود ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر الأمر الذي قلل من أهميتها في تكوين الناتج الداخلي الخام بالرغم من مساهمتها في الاستثمار المحلي ولو بنسبة ضعيفة، بالإضافة إلى خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات قد يقلل من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المدفوعات؛

- دراسة **شوقي جباري، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي،** دراسة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014 – 2015.

تناول في دراسته أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد تطورا عالميا ملحوظ، وأصبح يمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية، وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين، وأخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتحويل الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وهذا ما أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة، وذكر أيضا أبرز معالم هذا التحول الذي عرفته الدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، تسابقها في استقطابه من خلال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتقديم الحوافز الضريبية والتسهيلات التمويلية، أملا منها في الاستفادة منه في خدمة التنمية الاقتصادية، تمحورت إشكالية الدراسة حول ما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

كان الهدف من دراسته، قياس أثر الاستثمار المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال البحث على طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة على مستوى النظرية الاقتصادية، ثم تحليل الأثر باستخدام التحليل القياسي الكمي متخذة الحيز الزمني من 1990 إلى غاية 2013، ذكر تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، والجهود المبذولة من أجل استقطابه إلى الجزائر، استخلص من هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال النموذجين المدروسين، وذلك راجع في الأساس إلى معدلات النمو السالبة التي يشهدها قطاع المحروقات، بينما كان تأثيره على الاستثمار المحلي إيجابيا وذو معنوية إحصائية لكنه ليس بالقدر الكافي لتحويل الأثر السلبي الذي يشكله على النمو الاقتصادي إلى أثر إيجابي، بينت دراسته أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات كان إيجابيا وذو معنوية إحصائية وذلك نتيجة للترابط الوثيق بين هيكل الصادرات وتركز تدفقات هذا النوع من الاستثمار في قطاع المحروقات، وقد قدم في دراسته جملة من الاقتراحات لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، أبرزها ضرورة العمل على ترقية البنى التحتية، الاهتمام بتطوير رأس المال البشري من خلال التركيز على التدريب وتنمية المهارات بغية استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وأيضا ضرورة العمل على إصلاح القطاع البنكي والمالي، والسعي إلى توسيع دائرة عقود الاتفاقيات الثنائية والدولية؛

- دراسة **شهيناز صياد، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي،** دراسة حالة الجزائر "، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012 – 2013.

تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، تناولت أن موضوع هذه الدراسة يتعلق بتعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، بحيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتحولة والمعروفة باسم العولمة، ذكرت بأن العديد من الدول النامية أصبحت في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، بحيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها.

هدفت دراستها بأن التوجه الجديد، توجه اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر في مطلع التسعينات القرن الماضي ورغبتها في تطوير آليات الاستثمار والنهوض بالتنمية ودخولها مؤخرا في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل الانفتاح على السوق الخارجية وجلب التكنولوجيا والتفاعل مع العولمة، كما ذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترك آثار في مجملها ايجابية على اقتصاد الدول المستضيفة له والاقتصاد الجزائري لا يمثل استثناء عن ذلك، وتبقى قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها المتوقعة على النمو مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار وذلك في سبيل تثمين المقدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنويع الشركات الاقتصادية والاستفادة من إمكانياتهم وتثمين المقدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنويع الشركات الاقتصادية والاستفادة من إمكانياتهم وخبرتهم.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المصادر الخارجية لتمويل الأنشطة الاقتصادية في مختلف الدول النامية منها والمتقدمة، وذلك لما يعود به من منافع للدول المضيفة والمستثمر الأجنبي على حد السواء، مما أدى إلى امتداد التنافس بين الدول على جذب أعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن خلال إزالة الحوافز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها.

يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى معظم الدول على تحقيقه، من خلال رفع وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، مما جعله يحتل حيزا مهما في مختلف الدراسات الاقتصادية.

وتناولت أغلبية الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الأهمية البالغة التي تلعبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين النمو الاقتصادي باعتبارها إحدى أهم وسائل التمويل، وذلك بالرغم من بعض العيوب المصاحبة لهذه الاستثمارات.

ومن أجل الإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

10- المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي؛

11- المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛

12- المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

استحوذ النمو الاقتصادي على اهتمامات العديد من الاقتصاديين في مختلف البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية، فأخذ مكانة كبيرة بين الدراسات الاقتصادية مهما كانت، كونه أقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي، والمحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية لحياة أفضل، باعتباره يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطني، والتي يساهم من خلالها في مواجهة المشاكل الاقتصادية، لهذا كان من الضروري التعرض إلى ظاهرة النمو الاقتصادي وكيفية قياسه وأهم نظرياته.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

يظهر النمو الاقتصادي في حالة حدوث زيادة في إجمالي الناتج في اقتصاد ما مع مرور الزمن، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي يحدث فقط عندما تكون هناك زيادة في نصيب الفرد في الناتج الوطني، ويمكن إعطاء عدة تعاريف للنمو الاقتصادي كالتالي:

- النمو الاقتصادي هو: "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"[1].
- النمو الاقتصادي هو: "عبارة عن زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن"[2].
- النمو الاقتصادي: هو" الارتفاع بمستوى المعيشة واعتباره زيادة في الحجم "[3].

[1] – أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 63.

[2] – سعاد صغيرو، حليمة قلمين، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة الجزائر من الفترة 2001 إلى 2016**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017-2018، ص 08.
URI: **http**://**dspace**.**univ-msila**.**dz**:**8080**//**xmlui**/**handle**/**123456789**/**9589**, **Date 12**/**03**/**2021** ,**9**: **51**.

[3] – إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 10.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وعناصره:

1- أنواع النمو الاقتصادي: يميز الاقتصاديين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي [1]:

- **النمو التلقائي**: ويقصد به الزيادة المستمرة في الدخل الوطني الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني في المجتمع، ويحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية، أو التخطيط القومي.
- **النمو العابر**: ويحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية، ويزول بزوالها، والنمو ليس له صفة الاستمرارية وقد عرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية.
- **النمو المخطط**: وهذا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادي، والنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثل النمو الطبيعي، إلا أنه يتم بمعدلات أسرع على عكس النمو العابر الذي يعتبر نمو تابعا ولا يملك الحركة الذاتية.

2- عناصر النمو الاقتصادي:

تشتمل عناصر النمو الاقتصادي أساسا على العمل، تراكم رأس المال، التقدم التقني [2]:

- **العمل**: يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال وعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، والجنس، والتكوين بما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجه، على إنتاجية عنصر العمل والمتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحقق تركيبة العمال (التكوين مثلا).
- **تراكم رأس المال**: يعتبر سلعة تستخدم في إنتاج سلع أو خدمات أخرى وينتج من تخصيص جزء من الدخل المالي لاستثماره مستقبلا حتى يتم توسيع الإنتاج، فهو يمثل بذلك الاستثمارات أو كل مؤشر آخر

[1] – عقبة جغابة، سيف الدين مهدي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2016**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018–2019، ص 18.

URI : http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/16160,Date 12/03/2021,9:51.

[2] – دريسي ليلى، حفاف منى، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو في الجزائر خلال الفترة 2000–2015**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016–2017، ص 39.

URI : http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/1872, date 12/03/2021,9: 51.

يشرح مستوى ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني إذن فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار، أي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي.

- **التقدم التقني:** هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرف الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل.

حل مشكل الاختلافات التي تحد من إنتاج السلع الجديدة أو نوعية أحسن في التقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، كما يمكن تعريفه على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان [1].

المطلب الثالث: النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

- **نظرية النمو الكلاسيكية:** يستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وغيرها، فقد ركز الفكر الكلاسيكي على النمو الطويل الأجل معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد هذه المدرسة مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو. .. الخ، إلا أن هناك آراء متفق عليها يمكن إيجازها كالتالي[2]:

أ- الإنتاج: هو دالة لعدد من العوامل المتمثلة في رأس المال والعمل، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي، أي التغيير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغيير في أحد هذه العوامل أو جميعها.

ب- وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي: حيث أن التزايد في التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان بالتالي تخفيض تكوين رأس المال.

ت- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي.

ث- اعتقاد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

ج- حالة الثبات ومفادها ظهور حالة الركود والثبات لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة.

---

[1] - دريسي لبنى، حفاف منى، المرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] - مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص- ص 35 – 66.

ما يمكن استخلاصه أن الاقتصاديون الكلاسيك اعتبروا أن التراكم هو السبب الرئيسي للنمو ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي، حيث أبدو سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

- **النظرية الكلاسيكية الحديثة:** أعطى مارشال أسلوب التوازن الجزئي كأداة التحليل الاقتصادي، وكذلك استخدام فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار، وكذلك فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والريع والأرباح والفائدة إضافة إلى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي وفكرة الوفرات الخارجية[1].

وكان للاكتشافات في الفنون الإنتاجية والموارد الطبيعية في القرن 19 أثر كبير على الفكر الاقتصادي والذي ظهرت ملامحه بما يلي:

- تحقيق معدل نمو مرتفع؛
- ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف؛
- استمرار ارتفاع معدلات الأرباح.

إن معظم هذه الحقائق تتعارض مع ما تتوقعه المدرسة الكلاسيكية، لذلك تظهر الأفكار الكلاسيكية الحديثة والتي تؤكد على:

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى؛
- إن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي؛
- إن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي، والتي تؤثر في معدل النمو تحدد بواسطة قوى ينظر بها أنها خارج مجال علم الاقتصاد؛
- التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي ترتكز على الأجل الطويل.

وتبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية الكلاسيكية الحديثة كأحد ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، هذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، لذلك تحدث نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

[1] – عقبة جغابة، سيف الدين مهدي، المرجع سبق ذكره، ص– ص 27– 28.

نظرية النمو الكينزية: ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كينز، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو، وهي[1]:

أ–معدل النمو الفعلي: وهو يمثل نسبة التغير في الدخل إلى الدخل.

ب– معدل النمو المرغوب: وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ت– معدل النمو الطبيعي: فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن ينتج عن الزيادة الحاصلة في التقدم التكنولوجي والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي توفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.

الفرع الثاني: النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي (النيو كلاسيكية والحديثة):

أولا : نموذج هارود – دومار "Domar – Harrod"[2]:

هي النظرية التي صاغها كل من (**Harrod Evesy –Roy Domar**) والتي عرفت فيما بعد بنموذج **Harrod– Domar** تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي، نتيجة لذلك ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وانطلاقا في حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط، لاعتمادها على تجارب البلدان المتقدمة واستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة وانطلاقا من شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت تم صياغة أفكار" هارود – دومار" في شكل نموذج يظهر أن:

معدل النمو = معدل الادخار ÷ (رأس المال / الناتج).

[1] – توفيق عباس، عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، نسيان 2010، ص – ص 31 – 32.

[2] – زايدي زهرة، حماش إلهام، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية الإشارة إلى الجزائر (2000–2017)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017–2018، ص – ص 54–55.

URI : http://dspace.univ–msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/9504, Date12/03/2021,9 :51.

يعتبر هذا النموذج معدل الادخار أحد العوامل الهامة المحددة لمعدل التنمية الاقتصادية لأنه يحدد معدل الاستثمار، حيث أن بناء هذا النموذج لا يحتاج عدد كبير من الفرضيات، وإنما يفترض عاملا واحدا فقط محدودا وثابتا هو رأس المال وكل زيادة فيه هي التي سوف تذهب إلى الادخار، يمكن صياغة النموذج كالتالي:

الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على الجمع الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (**K**) المستمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو الناتج (**Y/ΔY**) يعتمد على الميل الحدي للادخار (**Margina Propensity Save to MPS**) ورمزها (**ΔS/YΔ**) وكذلك معامل رأس المال / الناتج (**ratio output capital**) ورمزها (**Y/K**) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي (**ratio output capital**) ورمزها (**Y/K**) وبافتراض الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي[1]:

$$\Delta Y/\Delta S = S/Y = S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن (**S**) هي معدل الادخار

في حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي: **I=S**

فإن وبذلك $i = I/Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$

حيث (**i**) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (**I**) هو التغيير الذي يحصل في تخزين رأس المال.

أي أن: $\Delta K = I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$

والمعامل الحدي لرأس المال / الناتج يساوي

(**Incremental Capital Output Ratio**) أي (**K**) يساوي أن:

$$\Delta K/\Delta Y = K = I/\Delta Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

من المعادلة (4) نحصل على:

[1] – زايدي زهرة، إلهام حماش، المرجع سبق ذكره، ص 56.

$$\Delta K/\Delta Y=I/\Delta Y.....(5)$$

وبقسمة طرفي المعادلة نحصل على **Y**:

$$\Delta Y/Y= (1/Y)/K.....(6)$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار أو معدل الادخار (مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج).

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي: **g=S/K**

حيث أن: (g) تمثل معدل نمو الناتج، (**S**) معدل الادخار، (**K**) المعامل الحدي لرأس المال / الناتج كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، أي أن:

$$I=I\,f +Id.....7$$

حيث أن:

Id: **الاستثمار المحلي**

IF: **الاستثمار الأجنبي**

و بالتعويض في المعادلة (**7**) تتحصل على:

$$Y/Y=(Id+ If)/Y)/K.....(8)$$

$$g=(Id/Y+ If/Y)/K.....(9)$$

$$g=(If/Y+S)/K.....(10)$$

نستنتج أن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار فهو يعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي في الدول النامية، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها.

ثانيا: نموذج سولو:

ويمثل أحد أهم نماذج النمو النيوكلاسيكية، ويعد نموذج سولو كامتداد لنموذج هارود – دومار حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي [1].

حيث يدرس النموذج حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل لرأس المال والعمل انطلاقا من دالة الإنتاج حيث تتمثل نظرية سولو فيما يلي:

$$\mathbf{y= f(K.L)}$$

حيث **K**: هو رأس المال، **L**: هو عنصر العمل

ونقول عن دالة الإنتاج أنها النيوكلاسيكية إذا توفرت الشروط التالية:

- $K>0$ و$L>0$ و$f(K-L)$ ولديها نواتج حدية موجبة متناقصة بالنسبة لكل عامل إنتاجي أي

$$\frac{\partial F}{\partial K} > 0. \frac{\partial 2F}{\partial 2K} < 0$$
$$\frac{\partial F}{\partial F} > 0. \frac{\partial 2F}{\partial 2L} < 0$$

- عوامل الإنتاج لدالة ذات وفرات حجم ثابت:

$F(y\,K.\ y\,L) = y\,F\ (K.\ L)$ حيث $y \geq 0$

- الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل تؤول إلى مالا نهاية عندما يؤول كل من رأس المال والعمل إلى الصفر، وتؤول الصفر، عندما يؤول كل من رأس المال والعمل إلى مالا نهاية أي:

$$\lim_{K \to 0} F_K = \lim_{L \to 0} F_L = \infty (1)$$
$$\max_{K \to \infty} F_K = \lim_{L \to \infty} F_L = 0 (2)$$

الخاصيتان 1 و2 تمثلان شروط INADA (1963)

تغير مخزون رأس المال خلال الزمن المعطى من خلال المعادلة:

[1] – دريسي لبني، حفاف منى، المرجع سبق ذكره، ص- ص 31 -32.

$$\widehat{K} = I - \partial K = S'F(K.L.T) - SK$$

وبقسمة طرفي المعادلة على L نحصل على:

$$\frac{K'}{L} = sg(k) - sk$$

بحيث Kهي نسبة رأس المال إلى العمل

نحصل على K'(تفاضل kبالنسبة للزمن):

$$k'' \frac{d(K/L)}{dt} = \frac{K}{L} - nk$$

وبافتراض أن في اليد العملة: $\mathbf{n} = \frac{\mathbf{K}}{\mathbf{L}}$

يمكننا صياغة المعادلة $\mathbf{K^*/L}$ على الشكل:

$$K^* = s\, f(k) - (n+s)k$$

حيث تمثل المعادلة الأساسية لتحقيق النمط الممكن للنمو الاقتصادي وهي التفاضلية لنموذج solou- swon هذه المعادلة غير خطية تابعة فقط ل k حيث:

K: نسبة رأس المال إلى العمل $h = \frac{K}{L}$

K^* معدل رأس المال إلى العمل (تفاضل K^*بالنسبة للزمن)

أي: $K^* = \frac{d(k)}{dt}$

H: المعدل النسبي للتغير في قوة اليد العاملة وهي $h = \frac{L}{L}$

S: الميل المتوسط للادخار

تتمثل النتائج المستخدمة من النموذج كما يلي:

- نسبة رأس المال على العمل، الإنتاج والاستهلاك للفرد تنمو بمعدل S؛
- معدل المردود لرأس المال الثابت؛
- التغيرات على مستوى رأس المال، الإنتاج والاستهلاك تنمو h+5.

ثالثا: نماذج النمو الداخلي (الحديثة).

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي [1].

- **نموذج رومر:**

تمكن **Romer (1986)** من إعطاء نفس جديدة للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_I وهذا يعني أن التغير dA_i/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال.

- **نموذج Robelo:**

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام روبيلو من استعمال دالتين للإنتاج لكوب دوقلاص:

$$Y = C + \dot{K} + \delta K = A.(vK)^{\alpha}.(uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H} + \delta H = B.[(1-v).K]^{n}.[(1-u).H]^{1-n}$$

[1] – كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011، ص 47.

حيث: $\mathbf{Y}$تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية والرأسمال المادي)، $A , B>0$ هما عاملان تكنولوجيان، وكل من α و nيمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع، وبافتراض أن $n < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي[1].

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج K وH، وهكذا يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي، وفي الحالة النظامية كل من u و v ثابتة وC , K, H وYتنمو بنفس المعدل g^*، باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

وهذا النموذج الحد $A\alpha.(vK/uH)^{-(1-\alpha)} - \delta$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي لرأس المال المادي يساوي معدل المردودية r.

إن مردودية رأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u وv:

$$\left(\frac{n}{1-n}\right).\left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\propto}{1-\alpha}\right).\left(\frac{u}{1-u}\right)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآتية لكل من نسبة KوH المخصصة للإنتاج.

[1] - كريمة قويدري، المرجع سبق ذكره، ص – ص 49- 50.

المطلب الرابع: قياس النمو الاقتصادي.

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج والدخل الفردي [1].

- **الناتج الوطني**: باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فإنه يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات:

أ- **معدل النمو السنوي**: يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل سنويا إلى قسمة الدخل من سنة إلى أخرى، يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.

ب- **معدل النمو الكلي**: يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن تأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغيير الفعلي للدخل الوطني.

ث- **معدل النمو السنوي المتوسط**: ويعني بدراسة تغيير مستوى الدخل خلال فترة معينة مع أخذ الاعتبار تلك التذبذبات السنوية ويتم حسابها كالتالي: $a = \left(\frac{xt}{xo}\right)^{-(t)}$

حيث: xo = كمية سنة الأساس

xt= كمية سنة المقاربة

t = طول الفترة

α= معدل النمو السنوي المتوسط.

- ما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار إضافة على ذلك اختلاف العملة بين البلدان مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو بها، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقيين الناتج الوطني لمختلف البلدان.
- الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو أي يقيس النمو المحقق على المستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

[1] – ناجي حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 22.

- كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية للدولار الواحد في بلد ما مثلا ومقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار أي دولار واحد وثم ترتيب الدول الأكبر نموا وفق القدرة الشرائية
- يقسم الاقتصاديون أحيانا الناتج الوطني الإجمالي للبلاد على إجمالي عدد السكان[1].

[1] – عثمان خالد أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 34.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها وأشكالها، إذ نجد من بين أشكالها الاستثمار الدولي، والذي بدوره ينطوي على أشكال كثيرة منها الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، بالإضافة إلى أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، مع إبراز ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

وردت فيه العديد من التعاريف نذكر منها:

1- تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية:

- **التعريف الأول 01**: تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي نوع من الاستثمارات الأجنبية، التي تعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر[1].

- **التعريف الثاني 02**: تعريف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAC):

هو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتمد على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ولها قدرة على التحكم الإداري بين الشركة القطر الأم (الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)، الشركة الأم عرفت المستثمر الأجنبي على أنه تلك الشركة التي تملك أصول في وحدة إنتاجية تابعة لجهة أو قطر آخر، وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر الآخر (المستقبل) للاستثمار بحيث الحصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في مجلس الإدارة للشركات المحلية، أو ما يعادلها للشركات الأخرى[2].

---

[1] – عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1434هـ- 2013م، ص 19.

[2] – د مزيود إبراهيم، **المجلة الاقتصادية للاقتصاد والمالية**، مجلة علمية دولية، سياسية ومحكمة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة د. يحي فارس بالمدية، العدد: 02، سبتمبر 2014، ص-ص 14-15.

- **التعريف الثالث 03**: تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): عرفته على أنه: الاستثمار لغرض بناء علاقات اقتصادية دائمة المصلحة، تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا [1].
- **التعريف الرابع04**: تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC): عرفته على أنه: الاستثمار الذي يسمح بإجراء تبادل بين السلع والخدمات على المستوى الدولي، أي يساعد على تنمية التجارة الدولية وتنشيطها، دون أن يحل محل صادرات الدولة [2].

2- تعاريف بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين:

- ✓ يرى البعض أن الاستثمار الأجنبي يشتمل على "كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد ما من البلدان [3].
- ✓ وعرفه آخرون على أنه: التدفق الخارج للموارد الاقتصادية بهدف استخدامها من قبل الغير وتشمل على القروض والمساعدات والاكتتاب في الأسهم والمشاركة مع رأس المال الوطني في إنشاء المشروعات المختلفة في البلد المضيفة لتلك الاستثمارات [4].
- ✓ يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين، يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة، وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع[5].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من أنواع الاستثمار الذي يكون في المدى الطويل، الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي امتلاكها بشكل كامل أو جزئي، ويشترط أن تكون حصة المستثمر الأجنبي تفوق أو تساوي 10% في رأس المال المشروع حتى يتم اعتبار الاستثمار أجنبيا.

[1] – شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، ص15.

[2] – عبد الكريم كاكي، المرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] – سعيدي أحمد يحي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 71.

[4] – سعيدي أحمد يحي، المرجع سبق ذكره، ص 71.

[5] – عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري من خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 49.

3- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يعرف بأنه الاستثمارات التي تتدفق داخل الدول في شكل قروض مقدمة من أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة أو في المشروعات التي تقوم بها سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم بشرط ألا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم إدارة المشروع[1].

- ويمكن التفرقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة من خلال:

الاستثمار الأجنبي المباشر يقترن فيه انتقال العمل والإدارة الأجنبية، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر يقتصر الانتقال عادة على عنصر رأس المال فقط، الاستثمار الأجنبي المباشر يكون عن طريق الشركات متعددة الجنسيات أما غير المباشر عبر سوق الأوراق المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر السيطرة على المشروع فيه تكون جزئية أو كلية، طبيعة النشاط إنتاجي والتكلفة مرتفعة، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر عدم وجود سيطرة، وطبيعة نشاط الاستثمار في الأوراق المالية والتكلفة منخفضة وقصير الأجل عكس المباشر، قابل للتجزئة أما الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتجزأ.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه:

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة هامة وكبيرة في التحليل الحديث وخاصة التحليل الرأسمالي وفي هذا الصدد سنحاول إبراز الأهمية [2]:

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأموال المختلفة في طبيعتها والنادرة في الدول وتشمل الأصول، رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية؛
- تساهم في خلق فرص العمل ورفع الإنتاجية وبالتالي الحد من البطالة؛

[1] – عمر هاشم، محمد صدفة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، ص 04.

[2] – طاهر قصري، أحمد دحومان، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2018، دراسة قياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018- 2019، ص- ص 24-25.

URI: http://dspace.univ-msila.dz: 8080//xmlui/handle/123456789/15905,Date12/03/2021,09: 51.

- رفع معدل الاستثمارات بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي وذلك في جلب المدخرات المحلية إلى الأنشطة السياسية، أو الأنشطة المكملة وارتفاع عوائد الملكية، وهذا ما يدفع إلى زيادة المدخرات؛
- تساهم التحولات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية في تمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وتقليل عجز ميزان المدفوعات؛
- انتشار الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية، التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الأمامية تساهم في تطوير مؤسسات البيع، وفهم التكنولوجيا المعقدة في الصناعات العديدة.

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

من أهم الأهداف التي يرجى تحقيقها من قبل المستثمرين ما يلي [1]:

1- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها؛

2- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة، التي لا يمكن للشركات تسويقها في موطنها؛

3- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمرة فيها، حيث أن أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا، وكذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل تكون في هذه الدول أقل منها في الدول المتقدمة صناعيا؛

4- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمارات والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ومن أهمها تقديم الحوافز الضريبية وتوفير فرص استثمارية دائمة وإعطاء ضمانات للمستثمرين وتوفير أنظمة للمعلومات وغيرها؛

5- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المضيفة إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛

6- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

[1] – عزوز غربي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1985– 2013)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014– 2015، ص 25.

URI: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/9002,Date14/03/2021,10: 45.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

- **حسب طبيعة الملكية:**

تختلف أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار.

أولا: الاستثمار المشترك أو الشراكة:

1- مفهوم الاستثمار المشترك:

هو الاستثمار القائم على أساس شراكة بين طرفين أو أكثر، من بلدين أو أكثر أي المشاركة مع رأس المال الوطني من خلال شراكة دولية، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية تتم في دولة أجنبية [1].

يمكن التمييز بين الشكلين التاليين [2]:

- ❖ إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوكة بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم.
- ❖ شراء مستثمر او عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة، وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأس مال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا. وهذا حسب ما تشترطه مختلف التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر ومنها تعريف صندوق النقد الدولي.

قد تأخذ الاستثمارات المشتركة أحد الأشكال الثلاثة التالية [3]:

- ➢ شركات يتم توزيع الملكية فيها بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام، ظهر أول مرة هذا النوع في مجال البترول والتعدين لارتباطه بعملية التأميم الجزئي؛

[1] – خيرة خيالي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015- 2016، ص 7.

[2] – عبد الكريم بعداش، المرجع سبق ذكره، ص 52.

[3] – نفيسة با محمد، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق تقنية ILO، مذكرة**، لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، 2015 -2016، ص 14.

- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام والخاص، ظهر بعد قيام الحكومات ببيع جزء من قطاعاتها العامة إلى القطاع الوطني الخاص؛
- وأخرى توزع فيها بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص، ظهر بعد بيع الشركات الأجنبية جزء من أسهمها إلى القطاع الخاص.

2- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك:

أ- المزايا بالنسبة للمستثمر الأجنبي: تتمثل أهم مزايا الاستثمار المشترك بالنسبة للمستثمر الأجنبي فيما يلي[1]:

- الاستفادة من التسهيلات والحوافز الخاصة بالتعامل مع الأجهزة الحكومية وإداراتها المتخصصة خاصة المتعلقة بالنشاط الاستثماري؛
- الاستثمار المشترك وسيلة هامة للتغلب على القيود الجمركية والتجارية التي تفرضها، أي السماح للمستثمرين بالدخول إلى الأسواق بدل التصدير أو منح الرخص للوكلاء؛
- الاستثمار المشترك يساعد المستثمر الأجنبي في الحصول على القروض من المؤسسات المالية المحلية والحصول على المواد الأولية الضرورية لتحقيق العلمية الإنتاجية.

أما بالنسبة للعيوب تتمثل فيما يلي [2]:

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس المال في المشروع؛
- قد يقصي الطرف الوطني، الطرف الأجنبي من المشروع الاستثمار بعد فترة زمنية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري، مما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي؛
- من المحتمل وضع شروط وقيود على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح من الداخل إلى الخارج (شركة الأم) هذا إن كان الطرف متمثل في الحكومة.

[1] - نفيسة با محمد، المرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] - فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009- 2010، ص- ص 11-12.

ب- المزايا بالنسبة للدول المضيفة [1]:

تتمثل أهم المزايا فيما يلي:

- ✓ للاستثمار المشترك دور بارز في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير التكنولوجيا، توفير مناصب عمل جديدة، تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات وزيادة الصادرات؛
- ✓ تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية والخدمية في الدول المضيفة؛
- ✓ زيادة عوائد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية نتيجة دراسة الجدوى التي يقوم بها المستثمر الأجنبي قبل القيام بالاستثمار، إضافة إلى جو ملائم للمساعدة في تحقيق هذه الأرباح من الإدارة الفعالة.

أما بالنسبة للعيوب تتمثل في:

- ✓ لتحقيق المزايا يجب أن يتوفر لدى الاقتصاد الوطني القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في رسم وتوجيه السياسات الاستثمارية؛
- ✓ من المتوقع أن صغر حجم رأس المال الوطني يؤثر على حجم المشاريع المشتركة، وهذا ينسب في عدم تحقق الأهداف المرجوة من الدول المضيفة؛
- ✓ إن تحقيق الدول المضيفة الأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات في المشاريع المشتركة أقل بكثير مقارنة مع المشاريع المملوكة ملكية مطلقة للاستثمار.

ثانيا: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي المباشر:

1- مفهوم الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هو أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا تكون ملكية رأس المال المشروع ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر، تقوم هذه الطريقة في الأصل بناءا على عملية نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين أو بعبارة أخرى نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية. ..الخ إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع استغلال خبرتها التنافسية بالكامل [2].

[1] - فاروق سحنون، المرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] - عبد الكريم كاكي، المرجع سبق ذكره، ص 26.

2- مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

أ- المزايا والعيوب بالنسبة للدول المضيفة:

تتمثل أهم المزايا فيما يلي [1]:

- ❖ هذا النوع من الاستثمار يساهم في كبر حجم المشروعات مما يؤدي لإشباع أكثر لحاجات المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى تخفيض الواردات والصادرات في حالة وجود فائض مما يترتب تحسين في ميزان المدفوعات للبلد المضيف؛
- ❖ زيادة التدفقات من رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة؛
- ❖ ضخامة المشروعات تؤدي إلى تشغيل عدد أكبر من العمالة سواء في مراحل التأسيس أو مراحل التشغيل.

أما العيوب: فالدول المضيفة تتخوف كثيرا من هذا النوع من الاستثمارات، كونه يجلب التبعية الاقتصادية، والهيمنة على القرار السياسي للبلاد [2].

ب- المزايا بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

من المزايا التي يحققها الطرف الأجنبي من الاستثمارات المملوكة كليا للمستثمر الأجنبي [3]:

- ❖ الأرباح التي من الممكن التوقع الحصول عليها والناتجة عن انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية؛
- ❖ تساعد الاستثمارات المملوكة في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدولة المضيفة على الواردات.

أما العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي [4]:

- ❖ الاستثمار المملوك يحتاج إلى رأس مال ضخم مقارنة مع الاستثمار المشترك؛
- ❖ التعرض لمختلف الأخطار غير التجارية (يتعرض لها الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل: التأميم والمصادر والتصفية الجبرية أو الدول النامية المضيفة).

---

[1] – أسماء فزاني، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012- 2013، ص 19.

[2] – خيرة خيالي، المرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] – دريسي لبنى، حفاف منى، المرجع سبق ذكره، ص 20.

[4] – نفس المرجع، ص 20.

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة:

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، مرتبط بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية والبحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية، تتمتع بإعفاءات من جميع الرسوم والضرائب المفروضة على المشاريع الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة، هدف هذه المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما المباشر.

رابعا: عمليات الاندماج والاستحواذ:

الاندماج هو اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ ينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية، أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، بحيث استهدفت من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة امتدادها الجغرافي، وتوسيع حصتها في السوق العالمي [1].

خامسا: مشروعات أو عمليات التجميع:

يتم إنشاء وحدات في البلد المضيف من قبل المستثمر الأجنبي تقوم هذه الوحدات بترطيب وتجميع منتوج سبق صنعه في البلد الأم سوق بعلامة أخرى، كتجميع وتركيب سيارة بيجو بتركيا، أو قيام المستثمر الأجنبي بإعطاء البلد المضيف تكنولوجيا وأسرار تركيب المنتج مقابل نسبة من الأرباح متفق عليها.

- **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الغرض:**

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

هدف هذا النوع من الاستثمار هو استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية [2].

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات، خاصة التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

[1] – شوقي جباري، المرجع سبق ذكره ص 39.

[2] – حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر – تعريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 06.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة: البحث عن اليد العاملة ذات الكفاءة والمهارة، والتي أصبحت أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى اقتصاد معين [1].

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر: تساهم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة في تحقيق العديد من المزايا للدول التي يتحقق فيها هذا الاستثمار منها:

أ- التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال في الدول المضيفة، وذلك من خلال لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية في تزويد البلاد النامية بالصرف الأجنبي اللازم للوفاء باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية [2]؛

ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمكن من توفير فرص عمل أكبر، وهو الأمر الذي تشتد حاجة الدول النامية له بشكل كبير نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب؛

ج- الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تساعد في بعض الحالات على اكتساب مهارات للعاملين وقدرات إدارية وتنظيمية، وهي الحالة التي تعاني فيها من ندرة شديدة لذلك، خاصة وأن هؤلاء يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطورا في العمل والغدارة وبالشكل الذي يمكن أن تساعد معه على تحقيق ذلك [3]؛

د- قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر السبب في التخفيف من حدة التضخم الذي تعاني من الدول النامية، وهذا لتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا بأسعار معقولة، كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة والمحصلة النهائية هو أن هذه الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى رفاهية المجتمع، ونظرا لما توفره من مناصب شغل وزيادة في الإنتاج والمداخيل التي تساعد على زيادة الاستهلاك [4]؛

هـ- يترتب عن الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة قياسه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج؛

---

[1] – عقبة جغابة، سيف الدين مهدي، المرجع سبق ذكره، 13.

[2] – هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980– 2014)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016- 2017، ص 21.
URI: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/3539,Date14/03/2021,10: 45.

[3] – نفس المرجع، ص 22.

[4] – نوال بعزيز، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (2006– 2014)**، مذكرة لينل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015 -2016، ص 48.
URI: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/8769,Date14/03/2021,10: 51.

و- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد مجموعة من علاقات الترابط الأمامي والخلفي في القطاع الذي يعمل فيه، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في القيمة المضافة، ورفع معدلات التشغيل في الاقتصاد [1].

ثانيا: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين العيوب التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

أ- بالرغم من الآثار الإيجابية الأولية المباشرة التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات نظرا لزيادة حصيلة النقد الأجنبي، إلا أنه سرعان ما تنقلب إلى آثار سلبية بحيث نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، إضافة إلى دفع العوائد عن التمويل الوارد للشركات من البنوك في الخارج [2]؛

ب- تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات متعددة الجنسيات في الدولة وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركات الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه السلع والعوامل والإخفاق في تنمية المهارات الإدارية المحلية [3]؛

ج- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما ينتج عنه كسادا او انهيار الصناعات الوطنية الناشئة أو صغيرة الحجم؛

د- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير، والتي من شأنها تحد من البطالة الواسعة للانتشار بمختلف أشكالها في المجالات المختلفة، ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج، وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة؛

هـ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تكون لها آثار سلبية على البيئة نظرا لارتكازها في الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة تلوث البيئة من خلال توطنها في بعض الأنشطة أو الصناعات الملوثة للبيئة، (كالصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية، والغاز الطبيعي، الاسمنت والأسمدة) بدلا من توطنها في دولها حيث تخضع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشددة لا تتوفر في البلدان النامية [4].

[1] – نفس المرجع، ص 49.

[2] – هند سعدي، المرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] – نوال بعزيز، المرجع سبق ذكره، ص 50.

[4] – هند سعدي، المرجع سبق ذكره، ص 23.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر كما التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى إحداث نمو اقتصادي مرتفع، والعكس صحيح ومن خلال هذا يتم الإشارة إلى عدة علاقات التي تفسر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي بعوائد التقدم التكنولوجي:

- **مفهوم التكنولوجيا:** هي مجموعة المعارف والخبرات والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجاته.
- **قنوات نقل التكنولوجيا:** يعني بنقل التكنولوجيا تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل مع تطبيقها علميا بين البلدان وتقوم الشركات العابرة للقارات بالدور الكبير في ذلك رغم المشاكل المعقدة والصعبة التي تخلقها للحكومات وهناك عدة طرق يتم من خلالها الانتقال منها:
  - الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية؛
  - الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية؛
  - اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وأن تصمم التكنولوجيا بشكل مدقق مع الإمكانيات المتوفرة محليا [1].

لكن أهم تلك القنوات تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يساعد على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية وبالتالي توسع وانتشار التكنولوجيا.

- **عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن فروع الشركات العابرة للقارات تقوم بجلب التكنولوجيا الحديثة اللازمة التي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وعوائدها في السوق المحلي، ويحدث ذلك من خلال تطوير أساليب الإنتاج محليا، أو من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية. ومن أهم المقومات التي يجب توفرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من آثار العوائد الإيجابية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر:

[1] – رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007 – 2008، ص 91.

- دعم مؤسسات البحث العلمي، وتوسيع التبادل العلمي مع المؤسسات المشابهة في الخارج في شكل عقود لتبادل الخبرات والتجارب؛
- توافر وتطوير الأساليب الخاصة بتكوين رأس المال البشري، بما يعزز قدرته على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بميزان المدفوعات:

يمكن القول أن ميزان المدفوعات يتأثر بالاستثمار الأجنبي تأثيرا ثنائيا لكل بلد مصدر لرؤوس الأموال والبلد المتلقي لها، وفي الوقت الذي تحصل فيه الاستثمارات الأجنبية يزداد الإنفاق لكل دولة يبين ما يستلمه ومجموع ما ينفقه في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الذي تحصل فيه الاستثمارات الأجنبية يزداد الإنفاق للبلد (المصدر) وهذا يسبب عجزا في ميزان المدفوعات.

الأثر المباشر في الفترة القصيرة للاستثمارات الأجنبية هو زيادة حصيلة النقد الأجنبي لدى البلد المضيف، لذلك يستطيع زيادة وارداته دون الحاجة لزيادة مستوى الصادرات، كما أن الشركات الأجنبية بفعل معرفتها واتصالاتها الدولية وخبرتها بالأسواق الدولية والسمعة المرتبطة بعلامتها التجارية تفتح الباب أمام منتجات البلدان المضيفة للنفاذ إلى الأسواق العالمية وزيادة حصيلة صادراتها إلا أن الآثار الايجابية في ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والبعيد غالبا ما تكون سلبية.

وذلك لأن الآثار الايجابية والملازمة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تتقلب بعد فترة إلى آثار سلبية فيحدث هذان الأثرين الايجابي والسلبي في مكونات ميزان المدفوعات فيبرز تأثير الاستثمار الأجنبي من خلال الفرق بين صادرات الاستثمار وارداته من السلع إذا كانت الصادرات قيمتها أكبر من قيمة الواردات يحدث فائض في الميزان التجاري للبلد المضيف والعكس صحيح حيث في ميزان المدفوعات يحدث عجزا أو يخفض من فوائضه وذلك إلا أذا كانت واردات الميزان التجاري أكبر من صادراته ولجذب الاستثمار المباشر هناك طريقتين [1]:

- الطريقة الأولى موجهة للتصدير: تؤدي إلى زيادة الصادرات وذلك يزيد من العملات الأجنبية؛
- الطريقة الثانية: المؤدية لإحلال الواردات (إنتاج السلع المستوردة) تؤدي إلى تخفيض الواردات ومنه تقليص المدفوعات إلى الخارج بالعملات الأجنبية، كما أن المدفوعات الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف له ستتعاظم في المستقبل مما يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات البلد المذكور، وإذا لم

[1] – زايدي زهرة، حماش الهام، مرجع سبق ذكره، ص 67.

تكن المقبوضات الجارية من العملة الأجنبية كافية لمواجهة هذه المدفوعات فسيضطر البلد المعني إلى الاستدانة الأجنبية، وهو الأمر الذي يفترض ألا يقع فيه نتيجة جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية:

توجد علاقة وثيقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر التجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، إذ أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصريف، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، وبالمقابل يحتاج الاستثمار إلى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية، فيتم استيرادها من الخارج، وهذا ما يكسب قطاع التجارة الخارجية على تأمين المستوردات من السلع والخدمات [1].

وعليه يتم التفريق بين أثرين هما الأثر المباشر والأثر غير المباشر:

أ- الأثر المباشر: بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، ومنه تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ب- الأثر الغير المباشر: إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبها عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:

- ✓ نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية[2]؛
- ✓ تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات الأجنبية في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة وبالتالي فهي تستفيد من تلك الزوايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

[1] عزوز غربي، المرجع سبق ذكره، ص - ص 47 – 48.

[2] - رفيق نزاري، المرجع سبق ذكره، ص 95.

المطلب الرابع: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي:

لقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالإنتاج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف k وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:

$$I = I_d + I_f$$

وتشير I إلى أن الاستثمار المحلي الإجمالي، if تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وid تمثل الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة ونتيجة للاتجاه الذي سلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدول المضيفة فان هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي قد يكون له تأثير تحفيزي للاستثمار المحلي.

1- أثر الإحلال: قد تؤدي المنافسة إلى زوال الشركات المحلية، ، لفوارق تكنولوجية؛

2- أثر التكاملية: صمود الشركات المحلية أمام المنافسة القوية للمستثمر الأجنبي [1].

[1] - رفيق نزاري، المرجع سبق ذكره، ص- ص 97 – 98.

خلاصة الفصل:

لقد اختلفت الدراسات التجريبية بهدف إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث اختلفت وجهات النظر، وقد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو ونماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات، فبالرغم من عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدول المضيفة والمصدرة له إلا أن هذه الدول تتنافس لاستقطابه من أجل الظفر بمزاياه التي تتمثل في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين للمهارات والخبرات.

الفصل الثاني

تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

لقد تغيرت وجهة نظر الجزائر كغيرها من دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل الإمكانيات الضخمة للاستثمار في الجزائر، وضعف جهاز الإنتاج المحلي، الأمر الذي جعلها تسارع إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم قصد تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتجلى ذلك في القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية، وإصدار العديد من النصوص التشريعية، التي تضمن جملة من الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- المبحث الثاني: تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019؛
- المبحث الثالث: العراقيل والمعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وحلولها.

المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة، لكن المرحلة التشريعية الحاسمة بدأت منذ عام 1990 وبداية الإصلاحات الاقتصادية التي شملت جميع الجوانب بما فيها الاستثمار الأجنبي، التي احتوت على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم للجزائر.

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر: يمكن تقسيم أهم القوانين إلى ثلاث مراحل كما يلي:

أولا: مرحلة ما قبل الإصلاحات:

وتمثل من فترة الستينات حتى أواخر الثمانينات في ظل النظام الاشتراكي أين تم من خلالها إصدار عدة قوانين أهمها:

1- القانون رقم (63 / 277) المؤرخ في 1963/07/26:

يعتبر أول قانون أصدرته السلطات الجزائرية بموجبه منحت الحرية للمستثمرين الأجانب الاستثمار في الجزائر لحاجتها إلى الموارد المالية أمام قلة الموارد المالية المحلية وضعف الإمكانيات [1].

وقد منح هذا القانون ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب نذكر منها [2]:

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية؛
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات؛
- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية؛
- الضمان ضد نزع الملكية بمعنى أن نزاع الملكية يؤدي إلى تعويض عادل.

2- القانون رقم (66 / 284) المؤرخ في 15 / 09 / 1966:

بعد الفشل في تطبيق القانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا، ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مبدأين أساسين هما:

[1] – فريدة معارفي، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2010)** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 3، جامعة بسكرة الجزائر، 2015، ص 101.

[2] – فلة حمدي ومريم حمدي، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر التحفيز القانوني والوقع المعيق**، مجلة الفكر العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 335.

- **المبدأ الأول:** أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر ذلك بالتمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقرر من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون للدولة الأولوية في الاستثمار في القطاعات الحيوية.
- **المبدأ الثاني:** منح ضمانات وامتيازات خصت فقط الاستثمار الأجنبي، وتمثلت في:

➢ المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية؛

➢ تحويل الأموال والأرباح الصافية؛

➢ ضمانات ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض يتم من خلال تسعة أشهر ويكون مساويا للقيمة الصافية للأموال المحولة للدولة.

3- القانون رقم (82 / 13) المؤرخ في 28 / 08/ 1984:

عرفت السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية. إذ سمح هذا القانون المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وسيرها في إطار المخطط الوطني لتنمية الاستثمارات الأجنبية للعمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51%. وهذا ما يؤكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية [1].

4- القانون رقم (86/ 13) المؤرخ في 19 / 08 / 1986:

لقد أتمم وعدل قانون 82 / 13 بقانون 86 / 13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا خاصة في مجال المحروقات. لذلك يتضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد، والذين يضنون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية عل أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف. فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51%على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتأهيل

[1] – محبوب بن حمودة وإسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 106.

المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض لرأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب [1].

ثانيا: مرحلة الإصلاحات:

في ظل فشل القوانين السابقة والنهج الاشتراكي، تحولت الجزائر في مرحلة الإصلاحات الجديدة إلى آليات السوق وأصدرت عدة قوانين لتشجيع دخول الاستثمار الأجنبي نذكر منها:

1- قانون النقد والقرض (10/90) المؤرخ في 1990/04/14:

جاء القانون (10/90) المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية. ومن التغيرات والتحولات الجديدة التي أخذها قانون النقد والقرض ما يلي [2]:

- يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا، فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأس المال، كما ألغى أيضا مشاركة رأس المال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوص على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم؛
- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبي بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية؛
- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

2- المرسوم التشريعي رقم (12/93) المؤرخ في 1993/10/05:

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993 تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات.

[1] – فلة حمدي ومريم حمدي، المرجع سبق ذكره، ص – ص 336 – 337.

[2] – حدة رايس ومروة كرامة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 66.

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن [1]:

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية؛
- التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات؛
- إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

ثالثا: مرحلة ما بعد الإصلاحات:

تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن في الأوضاع الاقتصادية، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة من القوانين والمراسيم والأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات وقد مست كل القطاعات بدون استثناء، ومن أهم التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار ما يلي:

1- الأمر رقم (03/01) المؤرخ في 2001/08/20:

بهدف مسايرة التحولات المتصارعة دوليا استلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي (12/93) نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المرجوة منه، لذلك جاء هذا الأمر ليؤكد على[2]:

- توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني؛
- أكد هذا الأمر على ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة وهذا ما نصت ليه المادة 15 منه، أي نص على استقرار التشريع؛
- تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة محددة وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام كتلك الخاصة بالإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية، وإلى المزايا في إطار النظام الخاص كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها.

[1] – حدة رايس ومريم كرامة، المرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] – سيف الدين مهدي وعقبة جغابة، المرجع سبق ذكره، ص 35.

- وبناءا على هذا الأمر فقد أنشأت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار أهمها [1]:

أ- المجلس الوطني للاستثمار (CNI): يعد المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر (03/01) فهو مكون من أكبر وصاية للدولة (على الأقل ثمانية وزراء) ويترأس رئيس الحكومة. وهذا المجلس كلف مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار مما جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية، بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر خاصة ما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين. ولقد أوكلت لهذا المجلس المهام التالية:

- اقتراح التدابير اللازمة والتي من شأنها تطوير وترقية الاستثمارات؛
- يبدي المجلس موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة والمستثمر؛
- دراسة طلبات الاستفادة من المزايا وذلك بعدما يتحقق المجلس من توفر الشروط اللازمة لذلك يتم إصدار القرار المناسب (منح الامتيازات أم لا)؛
- رفع التقارير الخاصة باتجاهات الاستثمار إلى مصالح الحكومة المتعلقة بتنمية ودعم تشجيع الاستثمار، وكذا دراسة العقبات التي تقف أمام المستثمرين واقتراح الحلول اللازمة لذلك؛
- يبدي المجلس رأيه فيما يخص المسائل المحالة عليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمار (الوزارة المعنية مثل الوزارة المالية) والخاصة بتفسير وتوضيح قوانين الاستثمار المختلفة.

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمار وبالاطلاع مع الإدارات والهيئات على الخصوص المهام التالية:

- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسيير ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- لتأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرين خلال الإعفاء؛

[1] – شوقي جباري، المرجع سبق ذكره، ص 203.

- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

ج–الشباك الوحيد اللامركزي: تم إنشاءه لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار وكذا من أجل رفع العوائق البيروقراطية والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب، تنشأ الشبابيك الوحيدة على مستوى كل ولاية ويشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، ويعتبر هو المخاطب الوحيد للمستثمرين. فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، كما يتأكد الشباك الوحيد، بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من تحقيق وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس وإنجاز المشاريع، ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتحقيق المقررة [1].

2–الأمر رقم (06/ 08) المؤرخ في 2009/07/15:

جاء هذا الأمر معدل ومتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب على قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرض الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 % في رأس المال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

3– الأمر رقم (01/09) المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009:

إن أبرز التعديلات على الأمر (03/01) والمتعلق بتطوير الاستثمار، والتعديل الذي حمله الأمر (01/09) والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي أخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر لقاعدة (49/51) لصالح الطرف الجزائري وتضمن هذا الأمر شروط جديدة لكل استثمار أجنبي مباشر صادر ابتداء من سنة 2009 وحددت في أربع نقاط أساسية هي كالآتي [2]:

- إجبارية الشراكة في الاستثمارات الأجنبية مع المؤسسات الجزائرية؛
- لا يحق للمؤسسات الأجنبية أن تمتلك أكثر من (49%) من حصتها داخل البلاد؛

[1] – شوقي جباري، المرجع سبق ذكره، ص– ص 204 – 205.

[2] – الأمر رقم (01/09) المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009، ص13.

- يجب عرض جميع مشاريع الاستثمار على المجلس الوطني للاستثمار بدل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- يفرض على المستمرين التمويل المحلي دون الخارجي أي الاتجاه إلى البنوك العمومية فقط لامتصاص فائض السيولة داخل البنوك الجزائرية.

4- القانون رقم (09/16) المؤرخ في 2016/08/03:

هدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات. وتنجز هذه الاستثمارات في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية. كما تخضع الاستثمارات قبل إنجازها، ومن أجل الاستفادة من المزايا المقررة، لتسجيل لدى الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار[1].

المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والنصوص عليها قانونا، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

أن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (10/90) والمرسوم التشريعي رقم (12/93) المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على [2]:

1- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يتضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية، التعليم، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

[1] – القانون رقم (09/16) المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادر بتاريخ 03 أوت 2016، ص 18.

[2] – صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012 – 2013، ص 67.

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARC) أو في شكل شركة باسم جماعي (SPA).

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

2- مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي (93/ 12) والتي ورد فيها: " يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار "[1].

ومنه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثم الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

3- ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي (93 /12) وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة: " لا لتطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هدا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة ".

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

4- ضمان حرية التمويل:

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي (12/93): " تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة لتحويل الحر، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس

[1] – صياد شهيناز، المرجع سبق ذكره، ص 68.

المال المستمر، والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز ستين (60 يوما).

المطلب الثالث: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد نص القانون رقم (09/16) المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار على حزمة من الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

أولا: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:

هي المزايا المذكورة في المادة 12 بموجب القانون (09/16) والممنوحة لجميع الاستثمارات، والتي تقسم على مرحلتين كما يلي[1]:

1- مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية؛
- تخفيض نسبة 90% من مبلغ الاتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

[1] – يوسف زروق وعبد القادر رقاب، **ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق قانون 09/16**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 8، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص - ص 108 – 109.

2- مرحلة الاستغلال:

بعد معاينة الشروع الفعلي في النشاط بناءا على المحضر الذي تعده المصالح المختصة بطلب من المستثمر، يستفيد هذا الأخير من بعض المزايا والإعفاءات الضريبية والتي تتمثل فيما يلي [1]:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض نسبة 50% من مبلغ الاتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة. وخص المشرع الجزائري في المادة 13 من قانون الاستثمار، بعض الاستثمارات بمزايا إضافية نظرا لطبيعتها الخاصة، وهي الاستثمارات التي تنجز في مناطق الجنوب والهضاب العليا أو في المناطق التي تتطلب تنميتها المساهمة خاصة من قبل الدولة وتقسم المزايا في هذا المجال كذلك إلى مرحلتين:

1- **مرحلة الإنجاز:** زيادة على المزايا العامة المذكورة أن تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من المزايا التالية:

- ✓ تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- ✓ التخفيض من مبلغ الاتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أمالك الدولة بعنوان منح الأراضي عن الامتياز من اجل إنجاز مشاريع استثمارية، وذلك لمدة عشر سنوات إذا كانت هذه المشاريع مقامة في الهضاب العليا أو تلك المناطق التي تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة، ولمدة 15 سنة للاستثمارات المقامة في مناطق الجنوب الكبير، على أن ترتفع بعد هذه المدة إلى 50 % من مبلغ الاتاوة.

2- **مرحلة الاستغلال:** وتختلف مدة الإعفاء هنا، حيث مدد المشرع مدة الإعفاء من 03 سنوات إلى 10 سنوات لهذه الاستثمارات مما يلي [2]:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ويبدأ سريان هذه المزايا من التاريخ الفعلي للاستغلال الموضح في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية المختصة بناءا على طلب المستثمر.

[1] – يوسف زروق، المرجع سبق ذكره، ص- ص 110 – 111.

[2] – ميلود بوعبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016- 2017، ص 58.

ثانيا: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب التشغيل:

تمنح نفس الامتيازات الجبائية والمالية المحددة في المادتين 12 و13 لفائدة الاستثمارات النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية. كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات خارج المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل، وهذا خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال [1].

ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي تبرم الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.

وتتمثل الامتيازات المرتبطة بمرحلة الاستغلال فيما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة قد تصل 10 سنوات؛
- تخفيض بنسبة 50 %من مبلغ الاتاوة السنوية المحددة من قبل المصالح أملاك الدولة لفترة تصل إلى 10 سنوات؛
- منح الإعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات طابع جبائي والإعانات والمساعدات ولدعم المالي، وكل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الانجاز للمدة المتفق عليها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

[1] – نفس المرجع، ص 59.

المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قامت الجزائر في إطار سياستها الحكومية الهادفة إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتماد سلسلة من الإجراءات والتدابير، بهدف تحسين المناخ الاستثماري نظرا للأهمية في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ومعدلات النمو الاقتصادي السنوي خلال الفترة 1990 – 2019:

أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019:

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الانتظام من سنة إلى أخرى، ويبين الجدول والشكل البياني التاليين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة (1990 – 2019):

الجدول(1): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ومعدلات النمو الاقتصادي السنوي خلال الفترة (1990 – 2019).

(الوحدة مليون دولار)

السنة	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد (مليون دولار)	معدل النمو الاقتصادي السنوي (%)
1990	40	0,8%
1991	80	-1,2%
1992	30	1,6%
1993	0,0	-1,2%
1994	0,0	-0,9%
1995	0,0	3,8%
1996	270,0	3 ,8%
1997	26,0	1,1%
1998	606 ,0	5,1%
1999	291,6	3,2%

3,8%	280,1	**2000**
3,0%	1113,1	**2001**
5,6%	1065,0	**2002**
2,7%	637,9	**2003**
4,6%	881,9	**2004**
5,9%	1145,3	**2005**
1,7%	1888,2	**2006**
3,4%	1743,3	**2007**
2,4%	2631,7	**2008**
1,6%	2753,8	**2009**
3,6%	2301,2	**2010**
2,8%	2580,6	**2011**
3,4%	1499,4	**2012**
2,8%	1696,9	**2013**
3,8%	1506,7	**2014**
3,7%	-584,5	**2015**
3,2%	1636,3	**2016**
1,3%	1232,3	**2017**
1,4%	1466,1	**2018**
0,7%	1381,9	**2019**

المصدر: البنك الدولي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بتاريخ 2021/05/04، 12:00.

- **www.worldbank.org**
- **www.dhaman.org**

الشكل (1): حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019.

(الوحدة مليون دولار)

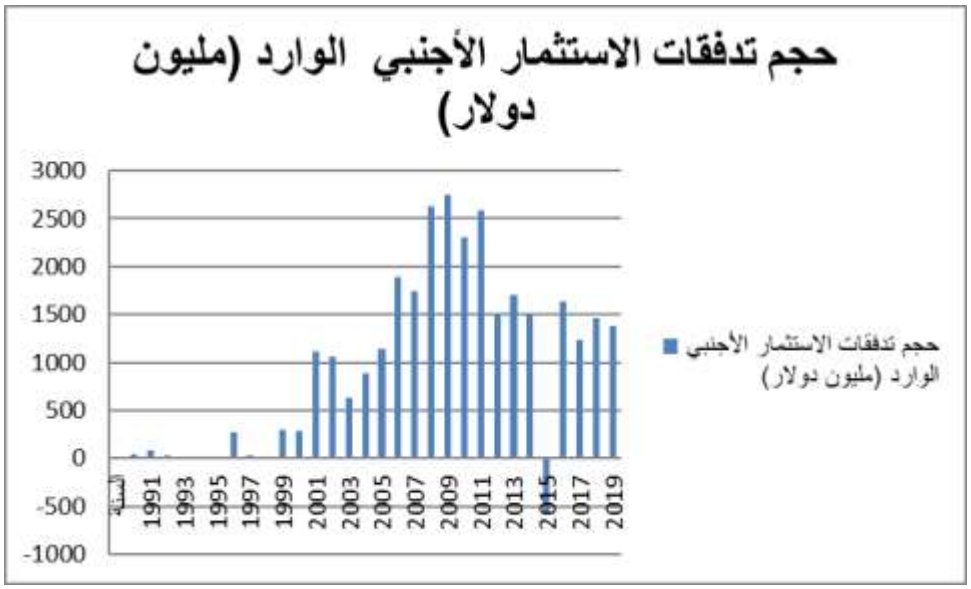

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول(01)

الشكل (2): معدلات النمو الاقتصادي السنوي خلال الفترة 1990– 2019.

(النسبة %)

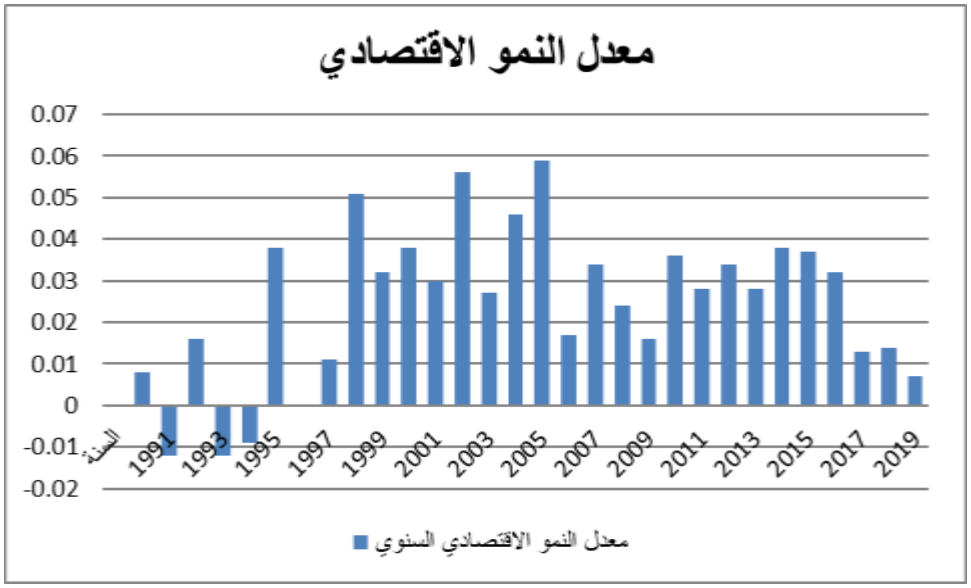

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (01).

المرحلة الأولى: من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر إن التدفق خلال السنوات مابين 1990 إلى غاية 1994 كان في تنازل حيث قدر سنة 1992 ب 30 مليون دولار و1993 ب 0 مليون دولار مما أدى إلى غياب شبه تام، وهذا يرجع إلى الوضعية الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال الفترة، أما الفترة الممتدة ما بين 1995 إلى غاية 1999 هاته الفترة شهدت ارتفاع طفيف في حجم تدفق الاستثمار المباشر الوارد والتي وجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات.

المرحلة الثانية: بالنسبة للسنوات الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2004 كذلك نلاحظ ارتفاع ملحوظ على مستوى الاستثمار حيث قدر حجم الاستثمار سنة 2001 ب 1113,1 مليون دولار وكذلك التدفق المحقق سنة 2002 والمقدر ب 1065 مليون دولار، لينخفض مجددا سنة 2003 حيث قدر ب 637,9 مليون دولار ليرتفع مجددا في سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية ومن هذا فإننا نستنتج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة 2000 إلى غاية 2004 كانت معظمها ناتجة من قطاع الاتصالات.

المرحلة الثالثة: أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2009 فنلاحظ ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية حيث قدر سنة 2009 ب 2753,8 مليون دولار مقارنة بسنة 2007 التي قدرت ب 1743,3 مليون دولار بفعل الأزمة المالية العالمية، خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى غاية 2014 نلاحظ تذبذب في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد، حيث انخفض خلال سنة 2010 والذي قدر ب 2301,2 مليون دولار أي ما يدل على التأثر المتأخر لتدفق الاستثمارات الدولية المتجهة إلى الجزائر ثم تميز بارتفاع ملحوظ سنة 2011 والتي قدر ب 2580,6 مليون دولار لتعاود الانخفاض خلال سنتي 2012 و2014.

المرحلة الرابعة: أما بالنسبة للسنوات الأخيرة الممتدة ما بين 2015 إلى غاية 2019 نلاحظ انخفاض كبير في مستوى الاستثمار عام 2015 حيث قدر ب (-584,5) مليون دولار وذلك راجع إلى تراجع أسعار البترول والتي كان لها أثر كبير على الاقتصاد واستمرار العمل بقاعدة (49/51)، مما أدى إلى خروج الاستثمارات الأجنبية من الجزائر بدلا من دخولها، أما في سنة 2016 فقد ارتفعت بقيمة 1636.3 مليون دولار وذلك راجع جزئيا إلى التحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي لتستمر في الارتفاع إلى غاية 2018 لتعاود الانخفاض بنسبة ضعيفة سنة 2019 بقيمة 1381,9 مليون دولار.

ثانيا: تحليل معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

لقد مر النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل تتماشى مع تطور الاقتصاد الجزائري، من اقتصاد في ظل وصاية الهيئات المالية الدولية إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي، وسوف نستعرض تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال هاتين المرحلتين.

1- النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990 – 2004):

تعتبر فترة التسعينات مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق لذا فقد تميزت هذه الفترة بتدني معدلات النمو الاقتصادي، بسبب الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية من جهة، الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الصدمة البترولية لسنة 1986 من جهة أخرى.

- **الفترة (1990– 1997)**: لقد تراوحت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بين الزيادة والتناقص حسب تذبذب الأسعار في الأسواق الدولية، فنجد هذه المعدلات موجبة في السنوات (1990، 1992، 1995، 1996، 1997) إلا أنها شهدت معدلات سالبة في السنوات (1991، 1993، 1994)، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، والظروف الأمنية بعد ذلك والتأثر الكبير بعوامل الطبيعية ككمية المغياثية، مما جعل الجزائر ملجأ إلى صندوق النقد الدولي من أجل الاقتراض، حيث كانت البرامج المسطرة مع صندوق النقد الدولي تهدف في تلك الفترة إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المقام الأول دون الاهتمام بتحقيق معدلات نمو كبيرة، كما يمكن إرجاع هذا الأداء الضعيف في معدلات الاقتصاد بدرجة أولى إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى تعثر البلد في الإصلاحات السياسية وعدم شفافية مسار الخوصصة مع ضعف مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو والاستثمار وضعف تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري.
- **الفترة (1998 – 2004)**: نلاحظ من خلال الجدول (01) أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998 – 2004) قد شهدت تحسنا تدريجيا حيث بدأت في تسجيل معدلات موجبة بعد سنوات من المعدلات السلبية الأمر الذي يعكس تحسن الأداء الاقتصادي في هذه الفترة كنتيجة لإجراءات الإصلاح الاقتصادي، ويقدر متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة 3,2% وهو معدل لا يتماشى مع الإمكانيات والموارد المتاحة آنذاك، وقد حقق معدل النمو الاقتصادي خلال سنة 2003 حقق

أحسن مستوى له والذي قدر ب 5,1%، وفي الفترة التي عقبت تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي عاودت معدلات النمو بالانخفاض إلى مستوى 3,2%، 3,8%، 3,.%، وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية المحققة إلا أنه بالتعمق في التحليل نجد أن العوامل الخارجية قد أدت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج.

2- النمو الاقتصادي في ظل انتعاش الاقتصاد الجزائري (2005- 2019):

لقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة بحبوحة مالية ناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، مما أدى بالجزائر إلى إتباع سياسة إنفاق توسعية خاصة وأن كل المؤشرات كانت توفي باستمرارية سعر النفط الجزائري على الأقل في المدى المتوسط، هذه السياسة التي كانت تهدف في الأساس إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **الفترة (2005 – 2011)**: أدى ارتفاع في أسعار المحرقات منذ النصف الثاني من سنة 1999 إلى غاية انتعاش الميزانية العامة للدولة والتي سمحت بتطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي، الذي من أهدافه الأساسية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث بلغ متوسط معدلات النمو خلال هذه الفترة 5,9% وهو أقل مما حقق خلال (1998 – 2004) والذي بلغ 7,2%، بحيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من 5,9% سنة 2005إلى 1,7% سنة 2006، و 2,4% سنة 2008 و 1,6%سنة 2009 و 2,8 % سنة 2011 لتعاود الارتفاع سنة 2007 و2010 ويعني ذلك في الأساس إلى التحسن الملاحظ في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنوات 2005- 2010، 2010 والتي ارتفعت بأكثر من 10%.
- **الفترة (2012- 2019)**: لقد تزامنت هذه الفترة الخاصة بتجسيد برنامج التنمية الخماسي أين بلغ متوسط النمو الاقتصادي فيها ما يقارب 3,4% وتميزت هذه الفترة بحفاظ الجزائر على استقرارها الاقتصادي الكلي بالرغم من تراجع مداخلها من القطاع الاستراتيجي تحت تأثير تراجع الطلب العالمي على الخام، حيث تسارع النمو الاقتصادي بصورة طفيفة سنة 2016 بنسبة 3,2%. مر بقطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية، إلا أنه تباطأ بشكل واضح في سنوات 2013، 2017، 2019 وذلك بسبب الركود الاقتصادي المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي لم يعوضها كل من التوسع في الإنتاج الزراعي والزيادة الحادة في خدمات الإدارات العمومية.

ثالثا: تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003– 2015:

سوف نستعرض تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003 إلى 2015 من خلال الجدول التالي:

جدول (2): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003 – 2015:

(الوحدة مليون دولار)

السنة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	5046,3	4,732	22
2004	19	857,2	3,334	19
2005	45	10545,3	11,049	43
2006	50	9686,6	9,491	45
2007	29	4070,1	5,711	28
2008	75	16408,2	27,305	66
2009	32	2605,1	5,872	28
2010	21	1367,4	7,973	17
2011	27	1431,1	2,565	24
2012	18	2376,8	4,951	17
2013	16	4284,6	7,298	12
2014	13	535,5	2,130	13
2015	13	749,4	3,7581	13
المجموع	**381**	**59964,1**	**138,527**	**347**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول 2016.

من خلال الجدول الخاص بتطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر نستنتج خلال الفترة ما بين يناير 2003 وديسمبر 2009 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 273 مشرعا يتم تنفيذها من قبل 251 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 49 مليون دولار وتوظف نحو 70 ألف عامل.

وبينما في الفترة يناير 2010 وديسمبر 2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 108 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 96 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ 10745,3 مليون دولار وتوظف حوالي 58 ألف عامل وهذا ما ساهم في تحقيق تدفقات مقبولة من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما لم تتوفر إحصائيات لسنة 2016 و2017 و2018.

رابعا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2015 – 2019:

رأينا أنه من الضروري الإشارة إلى أهم الدول التي وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وذلك من أجل إبراز الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال الترويج والتشجيع للاستثمار في الجزائر والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (3): أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2015– 2019:

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونغ كونغ	6,000	1	1
الصين	3,827	12	7
سنغافورة	3,151	3	1
فرنسا	2,266	16	15
مصر	1,553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
إسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1,576	134	108
الإجمالي	21,056	188	152

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بتاريخ 29 /2021/04.

- **www.dhaman.org**

من خلال الفترة ما بين يناير 2015 وديسمبر 2019 حلت هونغ كونغ والصين وسنغافورة على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، وذلك راجع على التطور الملحوظ الذي شهدته العلاقات الجزائرية مع كل من هونغ كونغ والصين وسنغافورة مما شجع المستثمرين من هاته الدول إلى اختيارهم الوجهة الجزائرية.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، 2015– 2019:

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2015– 2019:

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع المحروقات، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي تتمتع بها العديد من القطاعات التصنيع والمبيعات والتسوق والدعم وغيرها، يوضح الجدول والشكل البياني أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الجدول (4): التوزيع القطاعي للاستثمارات الجديدة الواردة إلى الجزائر في يناير 2015 إلى ديسمبر 2019:

القطاع	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع
التصنيع	12,883	42
الاستخراج	3,450	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3,305	2
أعمال البناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق والدعم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة والخدمات	4	1
المجموع	1431,638	93

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات دراسة حالة الجزائر (2015– 2019).

بتاريخ: 2019/04/29.

- www.dhaman.org

الشكل (3): التوزيع القطاعي للاستثمارات الجديدة الواردة إلى الجزائر في يناير 2015 إلى ديسمبر 2019:

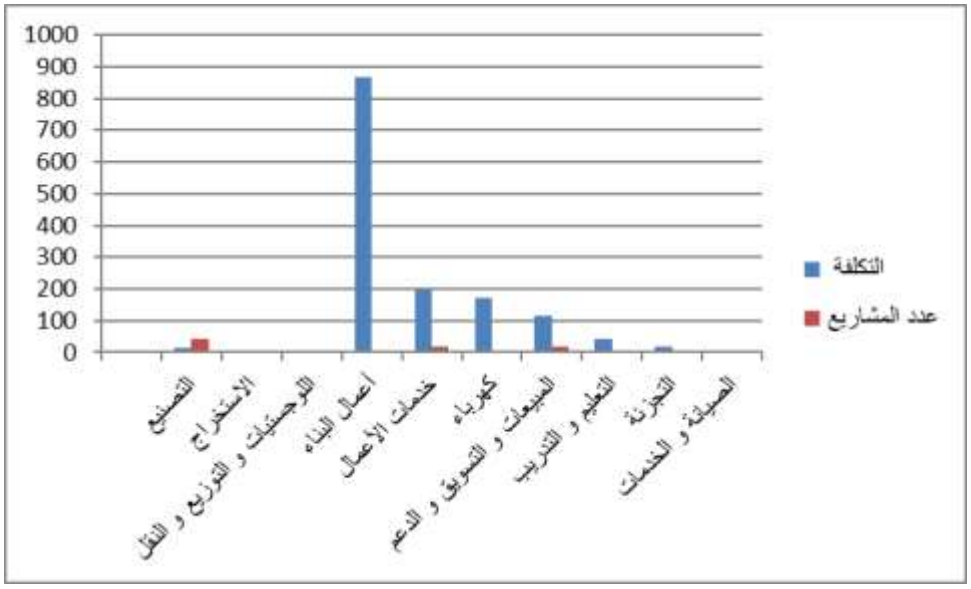

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (04) أن قطاع التصنيع يسيطر على الحصة الأكبر من حيث عدد وقيمة مشاريع 42 مشرع استثماري وبقيمة 12,883 مليون دولار، علما أن قطاع التصنيع يرتكز بشكل كبير على قطاع المحروقات، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية كصناعة الأدوية، ويأتي ثانيا قطاع المبيعات والتسويق والدعم من حيث عدد المشاريع ب 19 مشروع استثماري، وفي حين احتل قطاع الخدمات والأعمال من حيث قيمة المشاريع ب196مليون دولار وبعدد المشاريع 16 مشروع استثماري، وبالرغم من الأهمية الكبيرة لقطاعي أعمال البناء والتعليم والتدريب إلا أنهما لم يمثلا معا عدد المشاريع سوا 07لمشاريع.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015 – 2019:

يمكن إبراز توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة من خلال الجدول والشكل البياني التاليين:

الجدول (5): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015 – 2019:

الأقاليم المستثمرة	المبلغ (مليون دولار)	النسبة
آسيا والمحيط الهادئ	606,1	65%
أوروبا الغربية	4,019	19%
إفريقيا	1581	8%
الشرق الأوسط	882	4%
الدول الأوروبية الناشئة	714	3%
أمريكا الشمالية	254	1%
المجموع	7463,606	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

بتاريخ: 2021/04/29.

- www.dhaman.org

الشكل (4): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015– 2019:

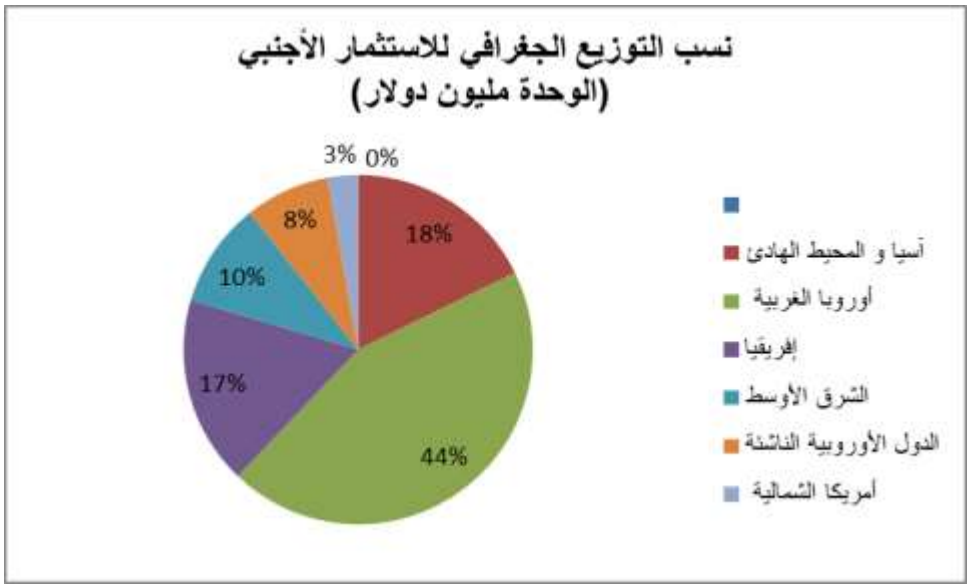

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (05).

من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول (05) نلاحظ أن استثمارات دول أسيا والمحيط الهادي قد احتلت صدارة من حيث قيمة المشاريع 13,606 مليون دولار، في حين احتلت دول أوروبا الغربية الصدارة بنسبة 19 % مشرع استثماري، وتتوزع أغلب مشاريع في قطاع المحروقات، ثم تأتي دول إفريقيا ثالث أهم مستثمر أجنبي في الجزائر ب 08% من إجمالي مشاريع بغلاف مالي قدره 1581 مليون دولار، فيما احتلت دول الشرق الأوسط والدول الأوروبية الناشئة وأمريكا الشمالية المراتب الأخيرة بعدد مشاريع وأغلفة مالية ضعيفة وضئيلة جدا.

ثالثا: تطور المشاريع حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2015– وديسمبر 2019:

سنتناول تطور المشاريع في الجزائر حسب أهم عشر قطاعات ما بين يناير 2015 وديسمبر 2019.

الجدول (6): تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2015 وديسمبر 2019:

(مليون دولار)

القطاع	المبلغ (مليون دولار)
المواد الكيمائية	7,931
النقل والتخزين	3,362
المعادن	3,150
الفحم والنفط والغاز	1,726
المعدات الأصلية للسيارات	1,410
المعادن	813
العقارات	669
مواد البناء	579
المطاط	249
الفنادق والسياحة	202

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بتاريخ: 2021/04/29.

- **www.dhaman.org**

الشكل (5): تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2015 وديسمبر 2019 (الوحدة مليون دولار).

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على إحصائيات الجدول (06).

إن الدول المتقدمة تتميز بكون التدفقات الواردة إليها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يستقطب الجزء الأكبر منها قطاع المواد الكيميائية بمبلغ قدره 7,931 مليون دولار في المرتبة الثالثة، ثم تليه الفحم والنفط والفحم والمعدات الأصلية للسيارات، المعادن، مواد البناء، عقارات، المطاط، الفنادق السياحية على التوالي.

المبحث الثالث: العراقيل والمعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وحلولها.

بذلت الجزائر جهود للوصول إلى المعنى الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر داخل النطاق الجغرافي لها، وقد وضعت الجزائر جل الشروط اللازمة والواجبة لتوفير بيئة اقتصادية واجتماعية محفزة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أجل تحقيق الهدف طالب المستثمرين الأجانب السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفجوات والتقليص من العراقيل التي تحول دون ذلك والمتمثلة فيما يلي:

المطلب الأول: العراقيل الطبيعية (مشكل العقار) والمادية:

أولا: العراقيل الطبيعية (مشكل العقار):

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عراقيل من بينهم مشكلة العقار حيث بعد الإجراء الخاص للحيازة على عقار هو أهم مؤشر في مسار اتخاذ قرار الاستثمار، ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار، إلا أن ميدان العقار يبقى معقدا فحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة عقار في سبيل الاستثمار يشكل أهم قيد يكبل المستثمرين وهو في أحسن الأحوال لا يمكن أن يقل عن سنتين [1]، حسب بعض المستثمرين وذلك بسبب تدخل العديد من الهيئات لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار وهذه الهيئات ممثلة في:

- ✓ وزارة التجهيز، المديرية العامة، وزارة الداخلية، المديرية العامة للبيئة والتهيئة؛
- ✓ وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار؛
- ✓ الوكالة العقارية المحلية المسيرة لقوائم أراضي البلدية.

ثانيا: العراقيل المادية:

ضعف المنظومة المصرفية الجزائرية مقارنة بدول أخرى بنفس مستوى الجزائر، حيث تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي للإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم، ومن ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها ولا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية، حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن انحرافات إذا ما قورن بالجهاز المصرفي للبلدان المتقدمة أو حتى في الدول ذات

[1] رشيدة بن عرفة وسومة حمزاوي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005– 2014**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015- 2016، ص 53.

المستوى المتقارب من المستوى الجزائري لا يزال النظام المصرفي في الجزائر يتميز بمراقبة دائمة للدولة المالكة التي تفرض قرارها على المؤسسة المصرفية مما يودي إلى غياب المنافسة وضعف نوعية الخدمات المتقدمة للمتعاملين الاقتصاديين ولعل ومن أهم وأبرز ما يعرقل البنك والمستثمرين هي:

- ✓ غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات؛
- ✓ غياب المؤسسات المالية المتخصصة؛
- ✓ قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار.

المطلب الثاني: العراقيل الاقتصادية والسياسية:

العراقيل الاقتصادية والسياسية هي العراقيل الوحيدة التي تسبب في طرد المستثمر الأجنبي:

أولا: العراقيل الاقتصادية:

تعدد العراقيل الاقتصادية سبب من تردد المستثمر الأجنبي في اقتحام السوق الجزائرية، وهذا التردد مبني على التخوف الكبير اتجاه هذه العراقيل التي قد تفوق في حجمها أو نتائجها، التحفيزات التي أقرتها الدولة في هذا المجال، ونجد هذه العراقيل قد تعرقل سياسة السوق المفتوحة التي تبنتها الجزائر اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها لتشجيع المتعاملين الأجانب على إزالة مخاوفهم، ويمكن سرد أهم هذه المعوقات فيما يلي[1]:

- ✓ سوء التسيير الذي ميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي ميز كل الموانئ الجزائرية، 80% من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسبب التسيير والتنظيم أو قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهو السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، إضافة إلى عامل البيروقراطية، كل هذه العامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي تتطلبها المبادلات التجاري؛
- ✓ الجهاز المصرفي يعاني من نقص الفعالية سواء من ناحية نقص مهنية المستخدمين أو نقص الإمكانيات المادية باستمرار عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة، إضافة على ذلك تعاني من ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الأسواق العالمية، هذا ما يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار، ونجد في الجزائر أن جلب الاستثمار الأجنبي يتطلب توفير قطاع

[1] – رشيدة بن عرفة وسومة، المرجع سبق ذكره، ص 57.

مصرفي يتمتع بكل المواصفات الحديثة سواء من ناحية الإمكانيات المادية والبشرية أو من ناحية الطرق التنظيمية التسييرية، لأن الاستثمارات الحديثة تتطلب وجود بيئة مصرفية تسهيلية تتميز بالمرونة التامة في المعاملات؛

- ✓ الجانب القانوني والتنظيمي يتسم بالغموض في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي أدى إلى تردد الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار؛
- ✓ قيمة العملة المحلية تدهورت وتعددت أسعارها الصرفية فينخفض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى، يؤدي انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار نظرا للعملات الأجنبية، كما يؤدي إلى تآكل أرباح المستثمر عند تحويلها إلى الخارج؛

مما سبق عملية انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لم تتم بالشكل اللازم، حيث بقيت بعض الرسومات القديمة التي تحول دون التطبيق الكلي لسياسة " الباب المفتوحة " أما تدفق الاستثمار الأجنبي.

هذه العراقيل كانت سبب في تخوف المستثمرين من توطين مشاريعهم في بيئة اقتصادية تتسم بعدم استقرار النصوص القانونية وغموض بعضها، إن الجزائر ورغم الطاقات والإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تتميز بها إلا أنها لم ترقى إلى توفير بيئة اقتصادية تغري المستثمر الأجنبي، يجب أن تتوفر البيئة على الشروط القانونية والتنظيمية وغيرها التي تساعد على عمل المستثمرين الأجانب بحرية، سواء الأمر بالإنتاج أو التصدير أو الاستيراد أو تحويل الأرباح والفوائد.

ثانيا: العراقيل السياسية:

بالرغم من أن الجزائر عرفت استقرارا سياسيا وأمنيا نسبيا من مطلع القرن الحالي، وهذا بعد التدهور الأمني الذي عرفته خلال مرحلة التسعينات، إلا أن المشكل الأساسي في الجزائر وتأثيره على قرارات المستثمرين الأجانب لا يزال، وأن القرارات الاقتصادية فيها تبقى مرهونة بالمواقف والتدخلات السياسية الفوقية.

على الرغم من بعض التحسن الذي طرأ على مستوى مناخ الاستثمار بالجزائر في السنوات الأخيرة بفعل تحسن الوضع الأمني وسعي السلطات على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال وضع الأطر القانونية المشجعة له، إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الذين يزالون يواجهون عدة عراقيل تزال ضعيفة مقارنة

بالإمكانيات المتوفرة، الأمر الذي يستدعي تذليل العقبات ووضع سياسات واستراتيجيات ملائمة تكون فعالة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة [1].

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

تقديم بعض الحلول والاقتراحات العملية لتحسين البيئة الاستثمارية التي تتمثل فيما يلي:

1- عصرنة إطار الاستثمار [2]: من خلال تسريع عصرنة وتحرير النظام الاقتصادي، تخفيض دور الدولة، دعم القطاع الخاص مع خلق محيط مشجع لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي خلق تدفقات ثابتة من الاستثمارات بالإضافة إلى:

- المصداقية في التعامل مع المستثمرين الأجانب من حيث الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- تطوير وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية والضرورية للاستثمار في كافة مناطق وولايات الوطن بمساهمة رأس المال الوطني.

2- تحسين صورة البلد والاتصال في الخارج من خلال:

- وضع إستراتيجية تطوير الاستثمار عن طريق وكالة ANDI، عن طريق قدرتها على تطوير الاستثمارات الأجنبية من خلال قيام الوكالة بحملات تسويق دولية للتعرف بفرص الاستثمار عن طريق الهيئات الدبلوماسية الموجودة بالخارج؛
- وضع إستراتيجية تطوير الاتصال خاصة بأهم الإصلاحات المحققة من طرف الجزائر مع مجموعة من الأعمال الدولية.

3- وضع سياسة استثمارية ذات التأثير المسبق[3]: من خلال:

- دعم التنسيق بين الوزارة المنتدبة للمساهمات وتطوير الاستثمار (MDPPI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛

---

[1] – حفاف وليد، **تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية**، دراسة حالة دول إفريقيا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018- 2019، ص 224.

URI: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/11360,Date14/03/2021,10: 51.

[2] – سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 256.

[3] – زايدي زهرة، حماش الهام، المرجع سبق ذكره، ص 104.

- تدعيم مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي عن طريق ضمان تمثيلهم لدى الوكالة، من أجل الحث على التعاون والحوار فيما يتعلق باحتياجات المستثمرين وحول فرص الاستثمار المتاحة.

4- تدعيم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة PME/ PMI:

وجود قطاع خاص حركي يعتبر محدد أساسي لتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدعيم العلاقات بين الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الخاصة الوطنية، بالتالي يجب:

- تسهيل الإجراءات البنكية وضمان إمكانيات واسعة للحصول على القروض من طرف المتعاملين الخواص المحليين؛
- تشجيع المؤسسات عند مخططات الأعمال العمل بالوسائل التي تسهل لهم إمكانية الحصول على القروض، وضع تكوين متخصص في مجال الشراكة.

5- تثمين عنصر الموارد البشرية [1]: من خلال:

- زيادة حجم التمويل الموجه للجامعة والبحث (البحث والتطوير)؛
- تشجيع البحث العلمي من طرف القطاع الخاص عن طريق الحوافز الجبائية؛
- تشجيع حماية وتسويق البحث العلمي عن طريق نشر ثقافة الملكية الفكرية لدى المتعاملين الخواص.

[1] - زايدي زهرة، حماش الهام، المرجع سبق ذكره، ص 105.

خلاصة الفصل:

تسعى الجزائر من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تخطي آثار الأزمة البترولية وذلك من خلال تحقيق نمو مستدام ومعدلات مرضية، حيث نجد أن الجزائر تواجه العديد من المشاكل التي أصبحت تشكل هاجسا للمستثمرين خاصة الأجانب وهذا ما أدى إلى تقليص الاستثمارات وتمركزها على قطاعات محدودة ومن هذا المنطلق حاولنا دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال دراسة معدلات النمو والتوزيعات القطاعية للاستثمار الأجنبي وقد توصلنا من خلالها للأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والواردات والاستثمار المحلي على النمو الاستثماري والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية هامة لما له دور في تحقيق نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية وذلك من خلال خلق قيمة مضافة إلى رصيد الدولة.

فالجزائر تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي في تحفيز النمو الاقتصادي نظرا لضعف القطاع الخاص، وكذلك لتوفر الموارد المالية لتطبيق السياسات المالية التوسعية، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة حيث ساهم في تحقيق استقرار اقتصادي معتبر حيث لوحظ من خلال التوزيع القطاعي أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد اتجه إلى قطاع النقل مقارنة بقطاع التجارة الذي كان في انخفاض مستمر.

وعليه فإن الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبية تمحورت نحو اتجاهين، بالنسبة للأول فيرى أن أثر هذه الاستثمارات كان ايجابيا على بعض الدول النامية، أما الاتجاه الثاني فيرى الأثر السلبي على اقتصاديات هذه الدول.

ومن هنا حاولنا في هذا البحث الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي طرحناه في المقدمة والمتمثل في مدى تأثير ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وكيفية تفعيل هذا الأخير من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم.

1- نتائج اختبار الفرضيات:

يمكن إدراج مختلف نتائج بحثنا، التي تعتبر إجابات على التساؤلات الفرعية واختبار للفرضيات السابقة المطروحة في مقدمتنا في النقاط التالية:

- فيما يخص الفرضية الأولى، والتي مضمونها أن نظريات النمو الاقتصادي أدى إلى ظهور مفهوم جديد للنمو الاقتصادي، فهي صحيحة بحيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول، كما أن تطور النظريات الاقتصادية أدى إلى ظهور وتطور مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، فحسب النظرية الكلاسيكية فقد ركزت على التراكم الرأسمالي، أما النظرية الكينزية فركزت على زيادة الادخار لإحداث نمو اقتصادي حيث أن زيادته ستؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي؛
- فيما يخص الفرضية الثانية والتي مضمونها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا وأهمية كبيرة في الجزائر فهي صحيحة، وذلك من خلال فرص العمل والحد من البطالة وكذا الزيادة في الإيرادات؛

- فيما يخص الفرضية الثالثة، التي مضمونها أن الاستثمار الأجنبي يلعب دورا هاما في التأثير على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي خاصة للدول النامية التي تعاني من ضعف الإنتاج وضعف القطاع الخاص فهي صحيحة لما له دور وتأثير على النمو الاقتصادي؛
- فيما يخص الفرضية الرابعة، فهي صحيحة، كون أن قطاع النقل أكثر القطاعات التي استحوذت على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك راجع لكونه أكثر مردودية عكس قطاع التجارة الذي شكل أقل نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

2- النتائج:

بينت هذه الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (1990 – 2019)، وهي الفترة التي شهدت عدة إصلاحات من أجل الوصول لتحقيق معدلات نمو ايجابية كهدف رئيسي تسعى أي دولة لتحقيقه، وتبرز أهم النتائج من الدراسة بإيجاز فيما يلي:

- أن الاستثمار الأجنبي له مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبح وسيلة من وسائل الدولة لتوجيه وتحقيق نمو اقتصادي وتوسيع النشاط الاقتصادي؛
- أ ن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المختلفة يترتب عليه نواحي ايجابية وأخرى سلبية على الدول المضيفة له؛
- أن دراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بينت أنه متذبذب وغير مستديم، بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغيرات قطاع المحرقات؛
- النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية؛
- أن الاقتصاد الجزائري مر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي، إلا أن إهمال القطاع الفلاحي في بداية تكوين الاقتصاد الوطني كان المنعرج الخطير الذي حال دون بناء اقتصاد قوي غير مرتبط بأسعار البترول الذي أدى إلى تدهور أوضاعها على جميع الأصعدة؛
- هناك مشاكل وعوائق كبيرة تواجه الاستثمار الأجنبي سواء المحلية أو الأجنبية والتي يجب التغلب عليها ومن أهمها عدم استقرار القوانين بالإضافة إلى تفشي الفساد الإداري، حيث يعتبر ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول هو أخطر هذه المشاكل.

3- التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ارتأينا تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في رفع فاعلية وكفاءة الاستثمار الأجنبي وذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادي والاستفادة من جميع الموارد والطاقات الكامنة في الاقتصاد، وذلك للخروج من دائرة الاقتصاد القائم على الريع إلى الاقتصاد مبني على القيمة المضافة، وتتمثل أهم هذه التوصيات في:

1- تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال عدة نقاط من بينها:

- ✓ حل مشكل العقار الاقتصادي الذي يعتبر أكبر المشاكل التي تقف في وجه المستثمر؛
- ✓ إصلاح النظام القانوني الجزائري؛
- ✓ العمل على استقرار القوانين التي شهدت عدة تغيرات في الآونة الأخيرة.

2- العمل على رفع كفاءة الإدارة والتي تمثل همزة وصل بين الدولة والمستثمرين؛

3- التنويع في الاقتصاد الجزائري بين المؤسسات عامة وخاصة بالخصوص في القطاعات غير الطاقوية؛

4- يجب الاهتمام أكثر بالبحث والتطوير، وذلك لما له من تأثير إيجابي في دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بهدف تعزيز النمو من خلال الاهتمام بهذا المجال؛

5- يجب على الدولة تنويع مصادر النمو الاقتصادي وذلك بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة بهدف تقليل تأثير العوامل الخارجية؛

6- وضع سياسة ترقية حقيقية لفضاء الاتصالات من خلال الإصلاحات الهامة لتحسين الجالية الجزائرية والأجانب بأهمية السوق الجزائرية؛

7- الرفع من ميزانية الدولة الموجهة للجامعات خاصة ميزانية البحث والتطوير.

4 – آفاق البحث:

تناولنا في بحثنا هذا موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي باتخاذ الجزائر كدراسة حالة للفترة (1990 – 2019)، وهذا البحث يفتح المجال للخضوع في بحوث أخرى ذات صلة بموضوعنا ومنها:

- نظريات النمو الداخلي ومدى ملاءمتها الاقتصادية في الدول النامية لدراسة حالة الجزائر؛
- سياسة التحفيز الضريبي وأثره على تحفيز النمو الاقتصادي؛

- أثر الاستثمار الفلاحي على التنمية الزراعية في الجزائر؛
- دراسة تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- أثر رأسمال البشري على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (دراسة حالة الجزائر).

قائمة

المصادر والمراجع

I – الكتب:

1- سعيدي أحمد يحي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

2- حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر – تعريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

3- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

4- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

5- – مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

6- – محبوب بن حمودة وإسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

7- – عمر هاشم، محمد صدفة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية.

8- – عثمان خالد أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

9- – عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1434هـ- 2013م.

II – المجلات والروايات والملتقيات:

1- ناجي حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

2- د مزيود إبراهيم، **المجلة الاقتصادية للاقتصاد والمالية**، مجلة علمية دولية، سياسية ومحكمة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة د. يحي فارس بالمدية، العدد: 02، سبتمبر 2014.

3- فلة حمدي ومريم حمدي، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر التحفيز القانوني والوقع المعيق**، مجلة الفكر العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 335.

4- فريدة معارفي، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2010)** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 3، جامعة بسكرة الجزائر، 2015.

5- حدة رايس ومروة كرامة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

6- توفيق عباس، عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، نسيان 2010.

7- يوسف زروق وعبد القادر رقاب، **ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق قانون 09/16**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 8، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017.

III- الرسائل والمذكرات:

1- أسماء فزاني، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012- 2013.

2- سعاد صغيرو، حليمة قلمين، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة الجزائر من الفترة 2001 إلى 2016**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017-2018.

URI: http://dspace.univ-msila.dz: 8080//xmlui/handle/123456789/9589, Date 12/03/2021 ,9: 51.

3- عقبة جغابة، سيف الدين مهدي، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018-2019.

URI: http://dspace.univ-msila.dz: 8080//xmlui/handle/123456789/16160, Date 12/03/2021,9:51.

4- دريسي ليلى،حفاف منى، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو في الجزائر خلال الفترة 2000-2015**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

URI: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/1872,date 12/03/2021,9:51

5- زايدي زهرة، حماش إلهام، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية الإشارة إلى الجزائر (2000-2017)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

URI: http://dspace.univ-msila.dz: 8080//xmlui/handle/123456789/9504,Date12/03/2021,9:51.

6- كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011.

7- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015.

8- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري من خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

9- -طاهر قصري، أحمد دحومان، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، دراسة قياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019،.

URI: http://dspace.univ-msila.dz: 8080//xmlui/handle/123456789/15905,Date12/03/2021,09: 51.

10- عزوز غربي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1985- 2013)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014- 2015.

URI: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/9002,Date14/03/2021,10: 45.

11- خيرة خيالي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

12- نفيسة با محمد، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق تقنية ILO، مذكرة**، لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، 2015 -2016.

13- فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009- 2010.

14- فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009- 2010.

15- هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980- 2014)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016- 2017.

URI: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/3539,Date14/03/2021,10: 45.

16- نوال بعزيز، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (2006– 2014)**، مذكرة لينل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015 -2016.

URI: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/8769,Date14/03/2021,10: 51.

17- رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب،** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007 - 2008.

18- صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي،** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012 – 2013.

19- ميلود بوعبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016- 2017.

20- بن عرفة وسومة حمزاوي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** خلال الفترة 2004 – 2005، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة ، 2015 – 2016.

21- حفاف وليد، **تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية،** دراسة حالة دول إفريقيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018 – 2019.

URI: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/11360,Date14/03/2021, 10: 51.

IV- التقارير والقوانين:

1- الأمر رقم (01/09) المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009.

2- القانون رقم (09/16) المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادر بتاريخ 03 أوت 2016.

V- المواقع الالكترونية:

1- www.worldbank.org

2- www.dhaman.org

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بعيو عطاء المولود(ة) بتاريخ: 1993/02/25 بـ ولاية الجلفة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.س.) رقم: 206152 الصادرة بتاريخ: 2020/11/09 عن: بلدية حاسي الفدولة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: إقتصاد المالية تخصص علوم إقتصادية خلال السنة الجامعية 2020 - 2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور الأسواق المالية في تمويل الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/05/14

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

سعة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): سواعدية خديجة المولود(ة) بتاريخ: 03/06/1991 بـ: المعاضيد

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200324874 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: بلدية المعاضيد

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد دولي تخصص: علوم اقتصادية خلال السنة الجامعية: 2019/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/14

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الملخص:

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصادي مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث لم تنتهج سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعدم اعتبارها مصدرا أساسيا من مصادر التمويل الخارجي، ووسيلة هامة لسد مشكلة الادخار التي تعطي منها معظم الدول، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومدى مساهمته في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وقد خلصت الدراسة أن هناك تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تقييم معدلات النمو والتوزيعات القطاعية ونجاعتها في دعم النمو الاقتصادي وتحفيز الأنشطة والحد من ظاهرة البطالة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، الدول النامية، النمو الاقتصادي.

Abstract:

Algeria has recently strengthened its interest in economic growth because it contributes to a better standard of living, as it has not pursued a policy of attracting foreign direct investment because it is not considered a major source of external finance and an important means of meeting the savings problem that most countries are giving. The study aims to illustrate the impact of FDI on economic growth in Algeria by tracking foreign investment in Algeria and its contribution to improving economic growth rates. The study concluded that FDI had an impact on economic growth in Algeria through an assessment Growth rates and sectoral distributions are successful in supporting economic growth, stimulating activities, reducing unemployment and promoting the national economy.

Keywords: Foreign investment; Developing countries; Economic growth.